



The Sense of Relative Deprivation and Its Relationship to the Commission of Theft: An Analytical Theoretical Study

¹Asst. Instr. Ali Mohiaddin Qadir, Department of Sociology, College of Arts, Salahaddin University-Erbil, Kurdistan Region, Iraq. Specialization:

ali.sarbany@su.edu.krd

²Assist. Prof. Dr. Zana Ahmad Perdawd, Department of Sociology, College of Arts, Salahaddin University-Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

zana.perdawd@su.edu.krd

³Asst. Instr. Rebin Kakamam Omar, Department of English Language, College of Education/Shaqalawa, Salahaddin University-Erbil, Kurdistan Region, Iraq.

rebin.omer@su.edu.krd

Received Jul.5, 2026

Revised Aug.18, 2026

Accepted Aug.27, 2026

Online October1, 2026

ABSTRACT

This study examines the explanatory relationship between the sense of relative deprivation and the commission of theft, and it aims to construct an integrative, three-level theoretical model that combines structural inequality as conceived by Runciman and Merton, the inferiority complex of Alfred Adler, and the social learning theory of Ronald Akers, and then to apply this model to the interpretation of theft within the context of consumer culture and digital media. The study proceeds from the hypothesis that theft today is no longer merely a means of surviving hunger; rather, it frequently stems from the individual's sense of being less fortunate than those with whom he compares himself, and from his conviction that the advantages they possess ought to have been his as well.

Adopting the descriptive-analytical method, the study concludes that, in light of the comparative literature, theft rates appear to be more closely associated with the perception of disparity and inequality in the distribution of income than with the average level of income itself; that a considerable segment of those who commit theft in a number of industrial societies does not fall below the absolute-poverty line, a segment that the material-need model alone is unable to explain; that the proposed theoretical synthesis accounts for middle-class theft as an act that is at once materially and symbolically compensatory; and that the intensity of exposure to social-media platforms may raise indicators of relative deprivation even among those who suffer no material want. The study concludes that addressing theft requires a focus on reforming the roots of the sense of social deprivation rather than merely intensifying the punishment imposed on the thief.

Keywords: Relative deprivation; Inferiority complex; Crime; Theft; Offender..

الشعور بالحرمان النسبي وعلاقته بارتكاب جريمة السرقة: دراسة نظرية تحليلية

¹م.م. علي محي الدين قادر، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين - أربيل - كردستان - العراق

ali.sarbany@su.edu.krd

²م.م. زانا أحمد بيرداود، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين - أربيل - كردستان - العراق

zana.perdawd@su.edu.krd

³م.م. ريبين كاكاه موم، قسم اللغة الإنجليزية، كلية التربية / شقلاوة، جامعة صلاح الدين - أربيل - كردستان - العراق.

rebin.omer@su.edu.krd

المخلص

يتناول هذا البحث العلاقة التفسيرية بين الشعور بالحرمان النسبي وارتكاب جريمة السرقة، ويهدف إلى بناء نموذج نظري تكاملي ثلاثي المستويات يجمع بين التفاوت البنوي عند رنسيمان وميرتون، وعقدة النقص عند ألفريد أدلر، والتعلم الاجتماعي عند رونالد أكيرز، ثم تطبيقه على تفسير السرقة في سياق الثقافة الاستهلاكية والإعلام الرقمي. وينطلق البحث من فرضية مؤداها أن السرقة اليوم لم تعد مجرد وسيلة للنجاة من الجوع، بل كثيراً ما تصدر عن شعور الفرد بأنه أقل حظاً ممن يقارن نفسه بهم، واعتقاده أن ما لديهم من مزايا كان ينبغي أن

يكون له أيضا.

واعتمادا على المنهج الوصفي التحليلي، يخلص البحث إلى أن معدلات السرقة، في ضوء الأدبيات المقارنة، تبدو أوثق ارتباطا بإدراك التفاوت و اللامساواة في توزيع الدخل منها بمتوسط الدخل ذاته، وأن شريحة معتبرة من مرتكبي السرقة في عدد من المجتمعات الصناعية لا تنتمي إلى ما دون خط الفقر المطلق، وهي شريحة يعجز نموذج الحاجة المادية وحده عن تفسيرها. ويرى البحث أن التركيب النظري المقترح يفسر سرقات الطبقة الوسطى بوصفها فعلا تعويضا ماديا ورمزيا في آن واحد، وأن كثافة التعرض لمنصات التواصل الاجتماعي قد ترفع مؤشرات الحرمان النسبي حتى لدى من لا يعانون عوزا ماديا. ويستنتج البحث أن معالجة السرقة تقتضي التركيز على اصلاح جذور الشعور بالحرمان الاجتماعي، لا الاكتفاء بتشديد العقوبة على السارق.

الكلمات المفتاحية: الحرمان النسبي؛ عقدة الشعور بالنقص؛ الجريمة؛ السرقة؛ المجرم..

المقدمة

تكشف تقارير مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن السرقة وحدها تكاد تبلغ نصف الجرائم المسجلة في العالم، وأن خريطتها لا تتدرج من الفقير إلى الغني كما يتوقع؛ إذ تسجل دول غنية شديدة التفاوت كالولايات المتحدة معدلات تفوق ما تسجله دول أوروبية أقل ثراء وأكثر إنصافا في التوزيع (UNODC, 2022, p. 14). والدرس الذي تحمله هذه المفارقة واضح، وهو أن الفقر المطلق ليس وحده ما يدفع إلى السرقة، بل الشعور بأن غيرك ينعم بما حرمت منه.

ومنذ أن استقل علم الإجرام حقلا معرفيا في القرن التاسع عشر، انقسم الباحثون بين تفسير بيولوجي يرد الجريمة إلى طبائع الفرد، وتفسير سوسيولوجي يردها إلى ظروف المجتمع (السراج، 1990، ص 45؛ طلعت لطفي، 2009، ص 30)، قبل أن يثبت تراكم الأبحاث أن السلوك الإجرامي يقف عند تقاطع شبكة من المتغيرات، أكثرها إلحاحا إحساس الفرد بموقعه قياسا بمن حوله. ومن هنا ولد مفهوم الحرمان النسبي، أي شعور المرء بأنه أدنى ممن يقيس نفسه بهم لا أدنى من خط الكفاف (Smith et al., 2012, p. 209). فحين صاغ والتر رنسيمان المفهوم في عمله الرائد عام 1966 كان يقرر أن الإحساس بالحرمان لا يولد من نقص الموارد، بل من فجوة بين ما يملكه المرء وما يرى أنه يستحقه (Runciman, 1966, p. 11)، ثم نقل تيد جور (1936-2017) الفكرة من الفرد إلى الجماعة في تفسير الثورة والعنف الجمعي (Gurr, 1970, p. 24)؛ فالانحراف الفردي، كالثورة الجماعية، يبدأ من تجربة ذاتية بالظلم لا من واقعة موضوعية بالفقر.

غير أن هذا التفسير السوسيولوجي يظل ناقصا ما لم يسنده تراث نفسي يفسر ما يجري داخل الفرد، وهو ما قدمه ألفريد أدلر (1870-1937): فالإنسان عندما يبدأ حياته بشعور بالعجز يدفعه نحو التفوق، فإن غذي هذا الشعور بالمقارنات الجارحة والإخفاقات المتركمة تحجر عقدة تدفع صاحبها إلى تعويضات، بعضها بناء وبعضها مدمر (Adler, 1956, p. 117). وحين يلتقي الحرمان النسبي بعقدة الشعور بالنقص تبدو السرقة في ضوء مختلف؛ فهي ليست أخذا للمال بقدر ما هي محاولة لاسترداد كرامة مجروحة. ثم جاء عصر ضاعف حدة المقارنة أضعافا؛ إذ لم يعد الفرد يقيس نفسه بجيرانه وزملائه فحسب، بل صار يقيسها كل يوم، من شاشة في جيبه، بصور منتقاة لحياة مترفة يعرضها أناس لم يلتق بهم ولن يلتقيهم، وهي مرآة موسعة تعمق الجرح حتى عند من لا يعرف الجوع، وتشعل ميكانيزمات تعويضية قد ينحرف بعضها نحو الجريمة (Yan et al., 2025, p. 12).

من هذه الأرضية ينهض البحث الحالي، ساعيا إلى تجاوز التفسيرات أحادية البعد وبناء قراءة تربط ثلاثة مستويات: البنية الاجتماعية للتفاوت، والنفس البشرية في شعورها بالنقص، والسلوك في كيفية اكتسابه. ويمضي من تحرير المفاهيم إلى العرض النقدي للنظريات، فتحليل تحول الشعور إلى فعل، وانتهاء بالنتائج والتوصيات. وهو بحث نظري تحليلي لا يقدم بيانات ميدانية، بل يعيد ترتيب الأدبيات حول نموذج تفسيري، ويعمل على وصل التراث العالمي بالحالة المحلية دون نقل أعمى للنماذج الغربية ولا

انغلاق يرفض ما أنجزه الآخرون؛ وغايته أن ينظم المعرفة المتراكمة، ويكشف ثغرات النماذج القائمة، ويطرح فرضيات مدروسة يتكفل الميدان لاحقاً باختبارها.

الفصل الأول: الإطار العام للبحث

المبحث الأول: مشكلة البحث

تتمحور مشكلة البحث حول سؤال ظل يربك التفسيرات التقليدية في علم الإجرام، وهو: لماذا يقدم غير المحتاجين على السرقة؟ فنسبة لافتة من مرتكبي السرقات في المجتمعات المعاصرة تنحدر من أوضاع متوسطة أو فوق المتوسطة (Brush, 2007, p. 138 & 266; Wilkinson, 2009, p. 138). وهذه الملاحظة وحدها تكفي لكشف خلل في النموذج الذي يرد السرقة إلى الحاجة. ويتفرع عنها سؤال أدق: كيف يتحول الشعور بالنقص والظلم إلى يد سارقة؟ تشير الأدبيات إلى أن الشعور بالدونية، حين يقتدرن باقتناع بأن النظام نفسه ظالم، يولد ضغطاً يحث عن منفذ، وأن السرقة أحد المنافذ المتاحة حين تغلق الأبواب المشروعة أو تصير باهظة (Agnew, 1992, p. 60).

وتزداد المشكلة تعقيداً حين ننظر إلى النظريات الكبرى فنجد كلا منها يضيء زاوية ويعتم أخرى: فميرتون يرى البنية ولا يرى النفس، وأدلر يغوص في النفس ويغفل البنية، وأكيرز يشرح كيف يكتسب الفعل ويسكت عن دافعه الأول. ولذلك تبقى العلاقة الثلاثية بين الحرمان والنقص والسرقة عقدة لا تنحل بنظرية واحدة، بل تحتاج إلى تفكيك يجمع الخيوط (Smith, & Walker, 2012, p. 22; Smith et al., 2002, p. 215). يضاف إلى ذلك شح الدراسات المحلية التي تعالج هذه العلاقة معالجة منظومية، وما أحدثته الوسائط الرقمية من انقلاب في مرجعيات المقارنة أنتج حرماناً مستحدثاً. ومن هنا يبرز السؤال المحوري: كيف نستطيع أن نحدث إطاراً نظرياً يبين علاقة بين الشعور بالحرمان النسبي وارتكاب جريمة السرقة، مما يشكل إطار علمي متكامل تفسر موضوع البحث.

المبحث الثاني: أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من تعدد الأبعاد التي يتقاطع عندها. فهو يسهم في تطوير الأدبيات العلمية حول التفسيرات السوسولوجية والنفسية للجريمة بنموذج تكاملي يربط الأطر الكلاسيكية والمعاصرة في علم الاجتماع وعلم النفس وعلم الإجرام، متجاوزاً الانفصال الذي يضعف القدرة التفسيرية للأبحاث، وفتاحاً آفاقاً للبحوث التطبيقية في السياق المحلي بما يمكن المؤسسات العدلية والأمنية من بناء استراتيجيات وقائية أدق.

كما يكتسب أهميته من سعيه إلى فهم السرقة في سياق تحولات سريعة أنتجت فيها موجات التحضر والانفتاح الاستهلاكي والثورة الرقمية تفاوتات اجتماعية مرئية على نحو غير مسبوق، وغيرت طبيعة المرجعيات التي يقارن الأفراد بها أوضاعهم. وفهم هذه الدينامية الجديدة شرط ضروري لصياغة سياسات فعالة في الوقاية من الجريمة وإصلاح المجرمين.

المبحث الثالث: أهداف البحث

يسعى البحث إلى تحليل مفهوم الشعور بالحرمان النسبي وتحولاته النظرية منذ صياغته عند رنسيمن حتى الأبحاث الإمبيريقية المعاصرة، وتفسير العلاقة الجدلية بين الحرمان النسبي وارتكاب جريمة السرقة عبر تتبع المسار الذي يحول الإحساس بالحرمان إلى دافع إجرامي، وتحليل أثر عقدة الشعور بالنقص في تكوين السلوك الإجرامي، وكشف الميكانيزمات النفسية التي تترجم الإحساس بالدونية إلى سلوك تعويضي منحرف. كما يستهدف بيان دور التفاوت الاجتماعي والثقافة الاستهلاكية والمقارنة

الاجتماعية في تعميق الشعور بالحرمان، واختبار قدرة النظريات الاجتماعية والنفسية والجريمة على تفسير الظاهرة السرقة منفردة ومركبة، وكشف النائج في الدراسات السابقة تدعم البحث الحالي، وتقديم نموذج تحليلي مقترح يسعى إلى سدها. وتتكامل هذه الأهداف في مسار تحليلي يبدأ بالمفاهيم وينتهي بالنموذج التفسيري المقترح.

المبحث الرابع: منهجية البحث

يعتمد البحث المنهج الوصفي التحليلي، مستهدفا بناء نموذج تفسيري عبر مراجعة نقدية للأدبيات النظرية المتراكمة وإعادة تركيبها، من غير أن يطمح إلى جمع بيانات إمبريقية جديدة؛ فغاياته تنظيم المعرفة المتاحة وفحص ما تستطيع النظريات تفسيره منفردة وما يستعصي عليها. ويسير وفق خطوات مترابطة تبدأ بتحديد المفاهيم الأساسية وتحريرها من اللبس الاصطلاحي، ثم مراجعة النظريات بمعياري القدرة التفسيرية الذاتية والحدود، ثم التركيب في نموذج تكاملي تختبر قدرته على تفسير ما يستعصي على النظريات الفردية حولة موضوع الشعور بالحرمان النسبي وعلاقته براكاب جريم السرقة.

ويستند البحث إلى مصادر متنوعة لغويا تشمل العربية والفارسية والإنجليزية، فيوازن بين الإفادة من التراث العلمي العالمي والاستفادة من الجهود البحثية المحلية والإقليمية، تفاديا للانفصال بين ما ينتج من معرفة في السياق المحلي وما ينتج منها عالميا. ويظل البحث محكوما بحدود طبيعته النظرية؛ فنتائجه مستمدة من الأدبيات النظرية المتراكمة ومن النظريات والدراسات السابقة لا من معطيات ميدانية، ويبقى قياس متغيراته الإدراكية موكولا إلى الدراسات الإمبريقية اللاحقة.

الفصل الثاني: الإطار المفاهيمي

يفرد هذا الفصل مبحثا واحدا لتحرير المفاهيم الأساسية التي يقوم عليها البحث، ويولي عناية خاصة بالتمييز بين مفاهيم كثيرا ما تخلط ببعضها في الأدبيات، وبضبط تعريف الجريمة والسرقة في ضوء التشريع الجزائي العراقي بوصف الباحثين ينتمون إلى هذا السياق القانوني.

المبحث الأول: تحديد المفاهيم الأساسية

أولا: الحرمان النسبي

يشير الحرمان النسبي إلى إحساس المرء بأنه يفقد شيئا يستحقه قياسا بمن حوله أو بمعيار يراه حقا له. فهو عند رنسيما الإحساس الذي ينتاب الفرد حين يدرك أنه يفتر إلى شيء يراه ممكنا ويعتقد أن غيره يحظى به (Runciman, 1966, p. 10)، وعند جور التناقض المدرك بين توقعات الفرد القيمية وقدراته القيمية (Gurr, 1970, p. 24)، وعند سميث وزملائه حكم مقارنة يتولد عن إدراك المرء أو جماعته وضعاً أسوأ من مرجعية مهمة، يقترن بمشاعر الغضب والاستياء والظلم (Smith et al., 2012, p. 207). والمشارك بين هذه الصياغات أن العبرة بالإدراك لا بالواقع. وقد حصر رنسيما شروط هذا الإحساس في أربعة: ألا يملك المرء الشيء، وأن يراه في يد غيره، وأن يرغب فيه، وأن يظن بلوغه ممكنا، فيما ميزت فاي كروسي (و: 1947) بين الحرمان الفردي والجمعي، وبين مقارنة أفقية بالأقران وعمودية بمن هم فوق (Crosby, 1976, p. 90). ونقصد به في هذا البحث الشعور الذاتي المتولد من إدراك الفرد فجوة بين وضعه الاجتماعي والاقتصادي وأوضاع غيره؛ شعور يقوم على المقارنة لا على مقدار الفقر الفعلي، مع التنبيه إلى أنه ليس سببا مباشرا للجريمة، بل عامل ضاغط قد يدفع نحوها متى اقترن بالبطالة وضعف الضبط الاجتماعي وانغلاق الفرص المشروعة لكسب المادي.

ثانيا: عقدة الشعور بالنقص

ويعود المفهوم بمعناه الدقيق إلى ألفريد أدلر الذي يعرفه بأنه ((إحساس بالنقص يبالغ فيه نتيجة مقارنات سلبية مستمرة وفشل في تحقيق التفوق المشروع، فيتحول من محفز صحي للنمو إلى نمط مرضي ثابت يحكم الشخصية)) (Adler, 1956, p. 116)، ويصفه أنسباخر وأنسباخر بالبنية النفسية التي يرى الفرد فيها نفسه باستمرار أدنى من معايير مرجعية مهمة فيلجأ إلى تعويضات مفرطة قد تنحرف إلى العدوان (Ansbacher, in Adler, 1956, p. 256 & Ansbacher). يعيد ميرتون صياغته اجتماعيا بوصفه النتاج الذاتي حين يرى الشخص أن المجتمع يطالبه بالغنى، لكنه لا يمنحه وسائل المشروعة للوصول إليه، فأنه يحم عليه بالفشل (Merton, 1938, p. 678) وجوهر الفكرة أن دافع التفوق الصحي ينقلب عقدة مرضية متى غذته إخفاقات متراكمة أو مقارنات جارحة أو تنشئة قاسية، وأن الشعور بالنقص ليس قدرا ثابتا بل حالة متحولة تصوغها البيئة وتجارب الحياة، قد تدفع صاحبها إلى الإنجاز تعويضا إيجابيا أو- حين تلتقي بالإحباط وضيق الفرص- إلى العدوان والسرقة طلبا لاستعادة قيمة مفقودة (Adler, 1956, p. 121; Festinger, 1954, p. 124). ونتبنى له في هذا البحث تعريفا مؤداه أنه الحالة النفسية الراسخة التي يعيشها الفرد حين يدرك نفسه أقل قيمة أو مكانة أو قدرة من غيره، ماديا أو اجتماعيا أو شخصيا، على نحو يتجاوز التقلب العابر في تقدير الذات إلى نمط تعويضي ثابت وليد المقارنة الدائمة بمعايير النجاح والقبول في المجتمع.

ثالثا: الجريمة

فالمشرع العراقي في إطار قانون العقوبات لم يورد تعريفا نصياً جامعاً لمصطلح الجريمة بذاته، وإنما أرسى مبدأ الشرعية الجزائية في المادة الأولى التي تقرر أنه لا عقاب على فعل أو امتناع إلا بناء على قانون ينص على تجريمه وقت اقتراحه، ثم بنى مفهوم الجريمة على أركانها، فالركن المادي، بحسب المادة (19/ رابعا)، سلوك إجرامي يقع بارتكاب فعل جرمه القانون أو الامتناع عن فعل أمر به القانون، ويقوم على الفعل والنتيجة والعلاقة السببية بينهما، ويضاف إليه الركن المعنوي المتمثل في القصد الجنائي أو الخطأ. وقد صنف المشرع الجرائم من حيث جسامتها إلى جنايات وجنح ومخالفات بحسب نوع العقوبة المقررة لها. وبناء على ذلك يمكن تحديد تعريف الجريمة في القانون الجزائي العراقي بأنها كل فعل أو امتناع يخالف أحكام قانون العقوبات ويقرر له المشرع عقوبة استنادا إلى مبدأ الشرعية الجزائية، وتقوم على ركن مادي وركن معنوي، وتصنف بحسب جسامتها إلى جناية وجنحة ومخالفة (قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل، المواد 1 و 19 و 23). وإلى جانب هذا التعريف القانوني الشكلي، ينظر علم الاجتماع إلى الجريمة بوصفها كل سلوك يخرق قيم الجماعة ومعاييرها على اعتبار أن الانحراف يسبق التشريع الذي ينظمه (الحسن، 2008، ص 38؛ طلعت لطفي، 2009، ص 30)، ويراها التفسير النفسي عرضا لاضطراب في الشخصية أو خلل في علاقة الفرد بمحيطه (جمال معتوق، 2016، ص 47). ويجمع البحث بين هذه المستويات، فيتبنى تعريفا مؤداه أن الجريمة كل سلوك أو فعل أو امتناع يجرمه القانون، ويضر بالفرد أو المجتمع ماديا أو معنويا، ويخالف النظام الاجتماعي وقيمه السائدة؛ فهي ظاهرة مركبة لا يفسرها عامل واحد، ويتطلب فهمها مقاربة تجمع أبعادها الاجتماعية والنفسية والاقتصادية معاً.

رابعا: المجرم

يعرف المجرم قانونا بمن ارتكب فعلا يجرمه القانون فاستحق العقاب، واجتماعيا بمن يخرج سلوكه عن المعايير السائدة وإن لم يحكم عليه، ونفسيا بمن يعاني خلا في التوازن بين ذاته وواقعه يتجسد سلوكا منحرفا. والمهم أن النزعة الإجرامية ليست صفة راسخة في الفرد، بل تفاعل متغير بين سماته وبيئته (السراج، 1990، ص 78؛ جمال معتوق، 2016، ص 52). ونعني به هنا الفرد الذي يصدر عنه سلوك يخالف القوانين والمعايير الاجتماعية فيلحق ضررا بالآخرين أو بالنظام العام، ولا ننظر إليه منبثا عن بيئته؛ فصفة المجرم لا تولد دفعة واحدة، بل تتشكل في مسار متدرج يبدأ من تفاعل سلبي مع البيئة، ويمر بتراكم الضغوط، حتى ينتهي إلى الفعل.

خامسا: السرقة

عرفة القانون الجزائي العراقي جريمة السرقة في المادة (439) بأنها اختلاس مال منقول مملوك لغير الجاني عمدا بنية تملكه (قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل، المادة 439). ويتبين من هذا النص أن أركان الجريمة تقوم على فعل الاختلاس، أي نقل حيازة المال من صاحبه دون رضاه، وعلى محل هو مال منقول، وعلى شرط عائدة المال إلى غير الجاني، وعلى القصد الجنائي المتمثل في نية التملك. فلا يعد سارقا من استولى على مال يعود له ولو ظنه لغيره، ولا من انصب فعله على غير مال أو على مال غير منقول. وإلى جانب هذا التحديد الفقهي، يرى علم الاجتماع في السرقة فعلا مركبا يتجاوز مخالفة النص إلى خرق النسق المعياري المنظم لتداول الملكية، ويقرؤها في ضوء البنية الطبقية وعلاقات القوة (الحسن، 2008، ص 156؛ Burraston et al., 2019, p. 8)، فيما يعرفها علم النفس بأنه سلوك تعويضي قد يعبر عن حاجات تتجاوز المال، كالإحساس بالظلم والشعور بالنقص والحرمان. ونفهمها في هذا البحث فعل استيلاء على مال الغير أو ممتلكاته دون رضاه وبغير حق، طلبا لمنفعة شخصية مادية أو رمزية؛ الهدف منها التخلص من الشعور بالحرمان.

الفصل الثالث: النظريات المفسرة للبحث والدراسات السابقة

المبحث الأول: النظريات المفسرة للبحث

يقصر هذا المبحث عرضه على أربع نظريات جنائية ونفسية تشكل العمود الفقري للنموذج المقترح: نظرية الحرمان النسبي، ونظرية الضغط الاجتماعي عند ميرتون، ونظرية التعلم الاجتماعي عند أكيرز، والنظريات النفسية حول عقدة النقص عند أدلر قياسا بفرويد. وتوزع هذه النظريات على ثلاثة مستويات متكاملة: بنيوي يربط السرقة بموقع الفرد داخل بنية التفاوت، ونفسي يردّها إلى ديناميات الشعور بالنقص والمقارنة، وسلوكي يفسرها في ضوء التعلم والتفاعل داخل الجماعات المرجعية. ويقتصر البحث على هذه النظريات الأربع بوصفها العمود الفقري للنموذج المقترح، دون التوسع في أطر نظرية أخرى تقاديا لتشتت السياق.

أولا: نظرية الحرمان النسبي

مبدأ النظرية أن سلوك الفرد لا تحكمه أوضاعه الموضوعية وحدها، بل طريقة إدراكه لها قياسا بمن حوله. فحين يرى المرء جماعة مرجعية تنعم بما يفتقده ويؤمن بأنه يستحق مثلها، يولد لديه إحساس بالظلم يتحول إلى إحباط يطلب منفاذ. وهنا تكمن قوتها؛ فهي تفسر ما يعجز عنه التحليل الاقتصادي البسيط، كأن تندلع الاضطرابات في زمن الرخاء لا الكساد، أو أن يسرق أبناء الطبقة الوسطى لا الجائعون (Smith, 2002, p. 17 & Walker). وقد أخذ عليها صعوبة قياس الإدراكات الذاتية للحرمان، وعدم تحديدها لماذا يستجيب فرد بالعنف وآخر بالانسحاب أو الفعل السياسي المنظم؛ غير أن هذه الانتقادات تخص التطبيق لا الجوهر، فقد طورت الأبحاث اللاحقة أدوات قياس أدق، وحددت متغيرات وسيطة كالشخصية والدعم الاجتماعي تفسر تنوع الاستجابات (Smith et al., 2012, p. 215).

وتميز النظرية بين أربعة أنماط من الحرمان بحسب مرجعية المقارنة: فردي أفقي بالأقران المباشرين، وفردي عمودي بطبقة أعلى، وجمعي أفقي بجماعات نظيرة، وجمعي عمودي بالسلم العام. وقد أرسى رنسيمان التمييز الأصلي بين الحرمان الأناني والحرمان الجماعي، وأدخلت كروسبي متغير الاستحقاق المدرك، ووسع جور الإطار ليشمل العنف الجماعي (Runciman, 1966, p. 38; Crosby, 1976, p. 91; Gurr, 1970, p. 33). وأكثر هذه الأنماط ارتباطا بالسرقة هو الحرمان الفردي العمودي، حيث يقارن الفرد نفسه بمن يعلوه طبقيا فتبدو له السرقة وسيلة لإعادة توازن مختل. وبهذا تقدم النظرية المفتاح الأول للبحث؛ فالدافع إلى الاستيلاء على مال الغير ينبع من إدراك فجوة يعدها الفاعل ظلما يستحق التصحيح أكثر مما ينبع من العوز

المطلق، وتغدو السرقة محاولة إعادة توزيع رمزي ومادي في آن. لكنها تكشف الشرط البنوي المولد للإحساس بالحرمان دون أن تفسر لماذا يترجمه فرد بعينه إلى فعل سرقة دون سواه، وهي الثغرة التي تتكفل المستويات النفسية والسلوكية اللاحقة بسدها.

ثانياً: نظرية الضغط الاجتماعي عند روبرت ميرتون

انطلق روبرت ميرتون في مقالته المؤسسة البنية الاجتماعية والأنوميا من أن المجتمع يعمم على أبنائه أهدافاً ثقافية واحدة قوامها النجاح المادي، دون أن يتيح للكل وسائل مشروع متكافئة لتحقيقها، وأن هذه الفجوة تولد ضغطاً يتعامل معه الأفراد بخمسة أنماط: الامتثال، والابتكار، والطوقسية، والانسحاب، والتمرد. وينتمي الفعل الإجرامي، ومنه السرقة، إلى نمط الابتكار حيث يقبل الفرد الأهداف المعممة ويلجأ إلى وسائل غير مشروعة لبلوغها (Merton, 1938, p. 676). ويتركز الابتكار في الطبقات الدنيا التي تواجه أشد الفجوات، لكنه يمتد إلى المتوسطة حين تتجاوز الطموحات القدرات المؤسسية، وهي قراءة ذات دلالة خاصة في السياقين العربي والكوردي، حيث تعمم أهداف استهلاكية بفعل العولمة بينما تضيق الوسائل المشروعة بضيق سوق العمل وانخفاض الأجور.

وتدعمها إمبيريقياً مراجعة سميث وزملائه التي أثبتت أن الفجوة المدركة بين الأهداف والوسائل من أقوى المتنبئات بالسلوك المنحرف قياساً بالفقر الموضوعي بحد ذاته (Smith et al., 2012, p. 215)، وظهرت الدبس أن السارقين يتشاركون الإحساس بانسداد طرق الحراك المشروع أكثر من تشاركهم الفقر المطلق (الدبس، 2015، ص 102)، كذلك أظهرت دراسة بيرداود في إقليم كردستان العراق من بأن العجز عن بلوغ الأهداف المادية بالطرق المشروعة، مقترنا بشعور بالنقص والدونية وباعتقاد راسخ بأن المال أساس مكانة الإنسان، كان من أبرز دوافع الانخراط في السلوك الإجرامي (بيرداود، 2017، ص 228). غير أن النظرية تظل صامتة عن الميكانيزم النفسي الذي يترجم الضغط البنوي إلى فعل فردي بعينه، وهي الثغرة التي يسدها الإطار الأدلري في تحليل عقدة النقص، ثم الإطار السلوكي عند أكيرز في تفسير اكتساب الفعل وتعزيزه.

ثالثاً: نظرية التعلم الاجتماعي عند رونالد أكيرز

طور رونالد أكيرز (1939-2024) إطاره انطلاقاً من نظرية المخالطة الفارقة عند إدوين سذرلاند، مع إدماج مبادئ علم النفس السلوكي، وتحديد التعلم بالملاحظة ومحاكاة النماذج والتعزيز البديل عند باندورا (Bandura, 1977). فالسلوك الإجرامي عنده يكتسب بالتفاعل مع جماعات مرجعية مقربة عبر أربع آليات: المخالطة الفارقة، أي التعرض المتفاوت لتعريفات مؤيدة للانحراف مقابل تعريفات معادية له؛ والتعريفات، أي المعاني والمبررات التي تجعل السلوك مقبولا أو ضرورياً؛ والتعزيز التفاضلي، أي توازن المكافآت والعقوبات الفعلية والمتوقعة المترتبة عليه؛ والمحاكاة، أي تقليد النماذج القريبة الجذابة (Akers, 2009, pp. 50-58).

فالفرد لا يولد سارقاً، بل يتعلم السرقة سلوكاً ذا قيمة في محيط يكافئ هذا السلوك أو يبرره. وبهذا تجيب النظرية عن سؤال تعجز عنه نظريات الحرمان والضغط، وهو: لماذا يستجيب بعض من يعانون الحرمان النسبي بالسرقة تحديداً دون أنماط انحراف أخرى؟ وتدعمها ميدانياً دراسة المرواني التي وجدت أن العلاقة برفاق سارقين من أقوى المتنبئات بتكرار جريمة السرقة (المرواني، 2006، ص 173)، ودراسة برزكر وكاظمي التي أثبتت أن الانتساب إلى شبكات غير نظامية من الأقران المنحرفين أكثر السمات تكراراً لدى سارقي السيارات في همدان (برزكر وكاظمي، 2017، ص 22). وحين تسقط هذه الآليات على السرقة يمكن تفسير تركيزها في جماعات شبابية بعينها وغيابها في أخرى؛ إذ تجتمع في الأولى التعريفات المبسرة والتعزيزات المجزية والنماذج المغرية، وتفتقر الثانية إلى أحدها على الأقل.

رابعاً: النظريات النفسية عند أدلر وفرويد (عقدة الشعور بالنقص)

يبقى أدلر المؤسس الأبرز لهذه القراءة. فخلافاً لفرويد الذي جعل الصراع الجنسي محور كل شيء ورد الانحراف إلى صراع لاشعوري بين مكونات الجهاز النفسي، رأى أدلر أن ما يحرك الإنسان سعيه إلى التفوق تعويضاً عن عجز يلازمه منذ الطفولة، فإذا تعقد هذا الشعور بتثنية قاسية أو إخفاقات متتالية تحجر عقدة تصير قاعدة الشخصية وتوجه سلوكها وجهة تعويضية (Adler, 1956, p. 121). وهذا التحول من مركزية الغريزة عند فرويد إلى مركزية المقارنة الاجتماعية والسعي إلى المكانة عند أدلر هو ما يجعل الإطار الأدلري أقرب إلى تفسير السرقة بوصفها فعل استعادة للقيمة، لا مجرد تصريف لطاقة غريزية مكبوتة.

وقد ميز أدلر بين ثلاثة مسارات تعويضية: إيجابي بناء كالعمل والإنجاز، وزائف يتجلى في الكبر المصطنع والادعاء، وإجرامي، وهو ما يهتم هذا البحث، يستعيد الفرد عبره إحساساً بالقدرة بالإيذاء أو الاستيلاء أو السيطرة. وتتقاطع رؤيته مع نظرية المقارنة الاجتماعية عند ليون فيستنغر التي بينت أن المرء يبني صورته عن ذاته من مقارنته الدائمة بالآخرين، فإذا تكررت المقارنة في غير صالحه تراكمت ضغوط تغذي العقدة، وتصير الجريمة تعويضاً مزدوجاً: مادياً بالمال، ورمزياً باستعادة الإحساس بالقدرة والسيطرة. وتؤكد الدراسات النفسية الجنائية المعاصرة أن نسبة معتبرة من مرتكبي السرقات يحملون ملامح شخصية تتسق مع هذا الإطار (Nadeau et al., 2019, p. 2348 ;38. Forney et al., 2006, p).

وتبلغ قوته التفسيرية ذروتها في سرقات الميسورين والسرقات المتكررة التي يستعصي تفسيرها على منطوق الحاجة المادية، حيث تبدو السرقة فعل استعادة للقيمة والسيطرة أكثر منها فعلاً نفعياً. غير أن العقدة لا تنشأ في فراغ، بل تغذيها فجوة اجتماعية موضوعية، ولا تتحول إلى سرقة إلا حين يتوافر تعلم اجتماعي يجعلها خياراً متاحاً ومبرراً؛ فيتحدد موقع الإطار النفسي وبسيطاً يربط الحرمان البنيوي بالفعل الإجرامي، لا تفسيراً قائماً بذاته.

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

تتوفر مجموعة من الدراسات الجادة التي تناولت العلاقة بين الحرمان النسبي والجريمة، ويفيد عرضها النقدي في إبراز فجوات المعرفة التي يستهدفها هذا البحث. وتعرض هنا مرتبة بحسب فضائها اللغوي والمعرفي: العربية أولاً، ثم الفارسية، فالإنجليزية، على أن يعقبها مبحث تحليلي يستخلص موقع البحث من هذا التراكم.

أولاً: الدراسات العربية

كشفت فلمبان في دراستها جريمة السرقة من منظور اجتماعي وقانوني ووقائي، وهي دراسة ميدانية نوعية على عينة من مرتكبي السرقة، أن السرقة تتجاوز الفعل النفعي المباشر لتكتسب أبعاداً تعويضية ترتبط بإدراك الفاعل ذاته محروماً من امتيازات تنالها فئات أخرى (فلمبان، 2015، ص 132)، وقدمت غربي مراجعة تحليلية لنظرية الحرمان النسبي مدخلاً لتفسير العنف والتطرف في المجتمعات العربية، مبرزة قدرتها على تفسير الاستجابات الفردية والجماعية لتراكم الإحساس بالظلم البنيوي (غربي، 2020، ص 88)، فيما نبه أستاذتي زين الدين إلى ضرورة تنويع مقاربات تفسير الحرمان وعدم اختزالها في النموذج الاقتصادي (أستاذتي زين الدين، 2017، ص 88). غير أن هذه المعالجات تظل أقرب إلى ظواهر العنف والاحتجاج السياسي منها إلى جرائم الملكية كالسرقة، وهي الفجوة التي يسعى هذا البحث إلى سدها.

وإلى جانبها دراسات ميدانية عربية تناولت محددات السرقة البنيوية والديمغرافية دون أن تقيس الحرمان المدرك قياساً مباشراً. فقد ربط المبيضين ضعف الدخل والتسرب التعليمي بمعدلات السرقة لدى نزلاء مراكز الإصلاح (المبيضين، 1994، ص 142)، وعرضته دراسة الدبس حول سرقة المركبات (الدبس، 2015، ص 95)، وخلصت الشديفات والرشيدي إلى أن ضعف الضبط الأسري والبطالة وتدني التعليم من أقوى المتنبئات البنيوية بالجريمة (الشديفات والرشيدي، 2016، ص 12)، ورصد المرواني علاقة عكسية بين قوة المسؤولية الاجتماعية وارتكاب السرقة (المرواني، 2006، ص 167)، وأبرز الشهراني هيمنة الفئة الشابة

وضعف الدخل بين سارقي المتاجر (الشهراني، 2004، ص 78)، وانتهى الشراري إلى أن هشاشة البنية الاقتصادية تغذي تكرار السلوك الإجرامي (الشراري، 2006، ص 95). وعلى الصعيد التأسيسي أرسى إحسان محمد الحسن وطلعت إبراهيم لطفي وجمال معتوق قراءة الجريمة ظاهرة اجتماعية متشابكة الأبعاد (الحسن، 2008، ص 156؛ طلعت لطفي، 2009، ص 30؛ جمال معتوق، 2016، ص 47). وهذه الأعمال، على قيمتها، تقيس الوجه الموضوعي للحرمان من دخل وتعليم وتشغيل، ولا تنفذ إلى وجهه الإدراكي، أي شعور الفرد بأنه أقل ممن يقارن نفسه بهم، وهو المتغير الوسيط الذي يستهدف هذا البحث إبرازه.

وتعزز الدراسات العربية الأحدث الحاجة إلى تحديث هذا المسار التفسيري. فقد بحثت رياض (2024) العوامل المؤدية إلى ارتكاب جريمة السرقة بالإكراه في المجتمع المصري، وربطت الظاهرة بالتحويلات الاجتماعية والأمنية التي أعقبت ثورة 25 يناير، بما يؤكد أن السرقة تتأثر بالسياق البنيوي المتغير ولا يمكن ردها إلى الدافع الفردي وحده. وفي العراق، حلل العظماني والسهلاني (2023) التباين المكاني لجريمة السرقة في محافظة ذي قار، مركزين على الأسباب الاجتماعية والاقتصادية المرتبطة باختلاف توزيع الجريمة مكانياً. كما تناول الوائلي واللامي (2024) سرقة الأحداث في الفقه الإسلامي والقانون العراقي، وأكدت أهمية الجوانب التربوية والتقويمية في التعامل مع الحدث السارق إلى جانب المعالجة القانونية. وعلى الرغم من أن هذه الدراسات لا تقيس الحرمان النسبي المدرك بصورة مباشرة، فإنها توسع القاعدة العربية الحديثة للبحث وتدعم ضرورة الجمع بين العوامل البنيوية والاجتماعية والنفسية والاقتصادية في تفسير السرقة.

ثانياً: الدراسات الفارسية

وفي الأدبيات الفارسية ناقش سام دليري إشكالية قياس الحرمان النسبي في نظرية جور، داعياً إلى الرجوع إلى الذهنيات الفردية بدل الاكتفاء بالمؤشرات الكلية (سام دليري، 2004، ص 815)، ووسع صالح تطبيق النظرية ليشمل التوظيف السياسي للهوية (صالح، 2012، ص 158)، وكشف بخشي جغاب وعباسي، عبر تحليل ثانوي لبيانات سبع سنوات، أن البطالة والتضخم وتراجع النمو تفسر مجتمعة نحو (57%) من تباين معدلات السرقة في إيران (بخشي جغاب وعباسي، 2021، ص 125)، وأضاف شجاعيان ورحيم بور بعداً مكانياً يربط الكثافة السكانية والبطالة وتفاوت الخدمات الحضرية بتركز السرقة جغرافياً (شجاعيان ورحيم بور، 2020، ص 81)، وأبرز برزكر وكاظمي أثر بيئة الأقران المنحرفين في تكرار السلوك (برزكر وكاظمي، 2017، ص 22). وتتقاطع هذه النتائج مع الأطر النظرية الأوسع عند ستوده وصديق سروسستاني حول تحولات الانحراف في المجتمع الإيراني (ستوده، 2001، ص 134؛ صديق سروسستاني، 2010، ص 142). والقاسم المشترك بين هذه الأعمال أن المؤشرات البنيوية وحدها لا تكفي لتفسير السرقة، وأن الحرمان المدرك وروابط الحي والأقران متغيرات وسيطة ضرورية، وهو ما يلتقي مباشرة مع الفرضية المركزية لهذا البحث.

وفي امتداد أحدث للأدبيات الفارسية، قدم علي بوداقي (2023) نموذج هيكلي لتفسير العوامل الاقتصادية والاجتماعية المؤثرة على ارتكاب السرقات العنيفة (السرقة بالإكراه والسرقة المسلحة) في محافظة خوزستان، حيث بين أن معدلات السرقات العنيفة الأكثر تكراراً أو جاءت بمستوى مرتفع في المحافظة، كانت سرقات الهواتف النقالة في طريق العام وسرقة الذهب والمجوهرات كما توصلت إلى أن أبرز العوامل المؤثر على ارتكاب هذا النوع من الجرائم هي الانومي الاجتماعي والفقر الثقافي واللاتكافؤ والتباين الاقتصادي والاجتماعي. وأن كانت نتائج هذا لا تنطبق على علاقة الشعور بالحرمان بارتكاب جريمة السرقة، لأنها يظهر بصورة غير المباشر أثر مقارنات المكانة الاجتماعية وتدني الظروف المعاشية بارتكاب جريمة السرقة العنيفة (بوداقي، 2023، ص 240).

ثالثاً: دراسات الكوردية

1. وعلى مستوى إقليم كردستان-العراق، تقدم دراسة زانا احمد بيردواد (2017) حولة علاقة الخصائص الاجتماعية والبيئية بالسلوك الإجرامي: دراسة ميدانية في إقليم كردستان – العراق، نتيجة مفادها ان الظروف المعيشية السيئة وعدم تمكن من تحقيق اهداف المادية بالطرق المشروعة، ترتب عليه ظهور الشعور بالنقص والدونية لدى واحداث الدراسة، بالتالي ارتكاب الجرائم المالية وبالخصوص جريمة السرقة (بيردواد، 2017، ص228). كما أظهرت دراسة روستم سابير (2024) حولة الدوافع الاجتماعية والاقتصادية لارتكاب جرائم الاعتداء على الاموال ، بأن ضعف الدخل الشهري و وعدم القدرة على توفير الحاجات و الوصول الى الاهداف المادية بالطرق المشروعة والشعور بالدونية في المكانة، سبب في التفكير بالجريمة و دافع إلى ارتكابها خاصتاً جريمة السرقة. يظهر من تحليل نتائج الدراستين العلاقة بين الشعور بالنقص وارتكاب جريمة السرقة

رابعاً: الدراسات الإنجليزية

أما الأبحاث الإنجليزية التي ربطت بين الحرمان النسبي والسرقة، ثلاث دراسات تستحق الإشارة إليها، أولاًها الدراسة المقارنة التي أجراها برش على بيانات مائة وسبع عشرة مقاطعة أمريكية، وقد أظهرت أن معامل اللامساواة يفسر تباين معدلات السرقة بقدر يفوق ما يفسره متوسط الدخل (Brush, 2007, pp. 264-267). ودراسة الثانية المراجعة التحليلية البعدية التي قدمها سميث وزملاؤه على مائتين وعشر دراسات، وقد خلصت إلى أن ارتباط الحرمان النسبي بالسلوك المنحرف، بما فيه السرقة، أقوى من ارتباطه بالاحتجاج السياسي المنظم في السياقات التي تفتقر إلى أطر جمعية للتعبير (Smith et al., 2012, pp. 215-220). ودراسة الثالثة هي المراجعة السببية لبيكيت وويلكنسون التي بينت أن المتغيرات النفسية الوسيطة كالإجهاد والمقارنة الاجتماعية تتوسط العلاقة بين اللامساواة والجريمة توسطاً سببياً لا ارتباطياً فحسب (Wilkinson, 2015, pp. 320-323 & Pickett).

وأوثق هذه الأعمال صلة بالبحث الحالي أطروحة براون للدكتوراه في كلية لندن للاقتصاد، وعنوانها الحرمان النسبي والفرصة والجريمة: دراسة في دوافع الشباب لارتكاب السطو؛ فقد انتقد براون التقليد الذي اكتفى بالبيانات الكلية وافترض دون برهان أن أصحاب الدخل الأدنى يدركون أنفسهم محرومين فيجنحون إلى الجريمة، ونقل التحليل إلى المستوى الفردي عبر مسح لأنماط حياة الشباب ودراسة نوعية لخمسين مداناً بالسطو (Brown, 2001, p. 297)، فتبين أن الحرمان النسبي المدرك، وبخاصة الحرمان من أنشطة الترفيه، أوثق ارتباطاً بالتورط في الجريمة على المستوى الفردي من الحرمان الموضوعي، وأن جماعة الأقران المنحرفة تؤدي وظيفة مزدوجة: مرجعية للمقارنة وقناة لتصريف الإحساس بالحرمان عبر الفعل الإجرامي (Brown, 2001, p. 290).

وفي العلاقة المحددة بين عقدة النقص وتدني تقدير الذات من جهة وارتكاب السرقة من جهة ثانية، تتوفر خمس دراسات ميدانية مرجعية يفيد التمييز بينها في ضوء ما تقدم من تفريق مفاهيمي. فقد أثبت دونيلان وزملاؤه أن تدني تقدير الذات يتنبأ بالسلوك العدواني والمعادي للمجتمع، بما فيه السرقة، حتى بعد ضبط المتغيرات الاقتصادية والأسرية (Donnellan et al., 2005, p. 333)، وبين فورني وكروتسنغر وفورني أن المراهقين المعتقلين بتهمة السرقة من المتاجر يعانون اختلالاً جوهرياً في صورة الذات وأن سرقتهم محاولة تعويض عن شعور النقص لا مجرد فعل نفعي (al., 2006, p. 38 Forney et)، وبنى نادو وروشلين وتايمنسكي تصنيفاً سيكولوجياً يتضمن النمط التعويضي عن فقدان، وهو يحيل مباشرة إلى آلية تعويض النقص الأدلرية (Nadeau et al., 2019, p. 2348)، وخلص كارلسون، بعد استعراض أربعين سنة من البحث، إلى أن تدني تقدير الذات متنبئ مستقل بالجنوح (Carlson, 1990, p. 31)، وأثبتت وان وزملاؤها على عينة من المجرمات الأحداث الإناث في الصين أن إساءة معاملة الطفولة تنبأ بالسلوك الإجرامي عبر وسيطي العار وتدني تقدير الذات (Wan et al., 2024, p. 9). وتشارك هذه الدراسات في

تأكيداً أن الإحساس بالنقص ليس مرحلة عابرة، بل بنية نفسية تولد ضغطاً مستمراً يبحث عن منفذ، والسرقعة أحد منافذه؛ بما يدعم فرضية البحث في مركزية البعد الأدلري وسيطا بين الحرمان البنيوي والفعل الإجرامي.

خامساً: التعقيب على الدراسات السابقة

تتوزع هذه الأدبيات على ثلاثة تقاليد بحثية متميزة: تقليد عربي غلب عليه التصميم الميداني الوصفي على نزلاء مراكز الإصلاح، فرسم الملامح البنيوية للسارق وبقي قليل التنظير؛ وتقليد فارسي مال إلى التحليل الثانوي والمكاني فقدم بعداً بنيوياً اقتصادياً أقوى وظل قاصراً عن قياس المتغير الإدراكي؛ وتقليد إنجليزي أكثر إحكاماً منهجياً يرجح المتغير الإدراكي النفسي وسيطا أقوى من المؤشرات الموضوعية. ومن هذه المقارنة يتحدد إسهام البحث؛ فهو يلتقط من التقليدين الأولين أرضيتهما الاقتصادية الاجتماعية، ومن الثالث إصراره على المتغير الإدراكي، ثم يضيف الجسر النظري الرابط بين الحرمان البنيوي وعقدة النقص الأدلرية فآليات التعلم عند أكبرز، في نموذج ثلاثي المستويات يفسر شريحة السارق غير المعدم، فيسد الثغرة المنهجية والنظرية والسياقية معاً. وقد أقر أصحاب المراجعات الكبرى بمحدودية صريحة قوامها تعدد تعريفات الحرمان النسبي وضعف الدمج بين مستوييه الفردي والجمعي، داعين إلى دراسات تكاملية تتجاوز القياس الأحادي البعد (Smith, 2002, p. 22 & Walker, 2002, p. 22; Wilkinson, 2015, p. 322 & Pickett, 2009, p. 138). وهو النداء الذي يستجيب له هذا البحث نظرياً.

الفصل الرابع: التحليل النظري - من الحرمان إلى السرقعة

يعيد هذا الفصل تنظيم مفردات التحليل في مباحث موحدة السياق تتدرج وفق مستويات النموذج المقترح: فيبدأ بالمستوى البنيوي للفقر والحرمان النسبي، ثم المستوى النفسي من المقارنة الاجتماعية إلى عقدة النقص، فالمستوى السلوكي في السرقعة بوصفها فعلاً تعويضياً وسياقاته، ثم الوسائط المعدلة للعلاقة، لينتهي بعرض النموذج التكاملي المقترح في صورة مخطط علمي يوضح العلاقات بين مستوياته.

المبحث الأول: المستوى البنيوي للفقر والحرمان النسبي

أولاً: الفقر النسبي في مقابل الفقر المطلق

يقتضي فهم السرقعة في المجتمعات المعاصرة تجاوز الفقر المطلق بوصفه تفسيراً وحيداً؛ فهو يفسر فعلاً سرقات البقاء، لكنه يقصر عن سرقات من لا يعانون عوزاً غذائياً أو سكنياً. وهنا تبرز قدرة مفهوم الفقر النسبي الذي يحيل إلى موقع الفرد ضمن سلم التوزيع لا إلى مقدار ما يملكه بشكل مطلق، وهو التمييز المؤسس عند رنسيمان (Runciman, 1966, p. 10)؛ فصاحب السيارة المتواضعة قد يشعر بفقر نسبي حاد إذا اقتنى جيرانه سيارات فاخرة، وإن لم يكن فقيراً بالمعايير الدولية.

وتشير الأدبيات المقارنة إلى أن هذا التمييز ذو أثر تفسيري ملموس. فقد وجدت دراسة برش، على بيانات مقاطعات أمريكية، أن التباين في معدلات السرقعة كان أوثق ارتباطاً بمؤشر اللامساواة منه بمتوسط الدخل (Brush, 2007, p. 266)، وهي نتيجة تخص هذا السياق الأمريكي تحديداً في المدة التي غطتها الدراسة، ولا يصح تعميمها على جميع المجتمعات الصناعية دون تحفظ. ومع ذلك، فإن اتساق هذا الاتجاه مع ما انتهت إليه مراجعة سميث وزملائه ومراجعة بيكيت وويلكنسون يمنحه قدراً معقولاً من القوة الاستدلالية على أن ما يحرك السرقعة قد لا يكون النقص الموضوعي بقدر ما هو الشعور بالحرمان (Smith et al., 2012, p. 215 & Wilkinson, 2015, p. 320). وعلى النحو ذاته، تشير بعض الدراسات الميدانية في المجتمعات الصناعية إلى أن شريحة معتبرة من مرتكبي السرقعة لا تنتمي إلى ما دون خط الفقر المطلق، وهو ما يضعف نموذج الحاجة المادية بوصفه تفسيراً وحيداً (Pickett, 2009, p. 138 & Wilkinson, 2015, p. 138). غير أن تقدير حجم هذه الشريحة يتفاوت باختلاف الدولة ونوع السرقعة

وطريقة القياس، ولذلك يكتفي البحث، بحكم طبيعته النظرية، بالإشارة إلى وجودها بوصفها ظاهرة لافتة تستدعي التفسير، دون تثبيت نسبة كمية محددة يتكفل الميدان لاحقاً بضبطها.

ثانياً: الفقر بوصفه عاملاً مفاقماً لا محددًا وحيداً

يبقى الفقر، رغم نسبية المفهوم، عاملاً مهماً في تفسير السلوك الإجرامي ضمن النموذج المقترح؛ فهو لا يعني انخفاض الدخل فحسب، بل ضعف القدرة على تأمين الحاجات الأساسية كالغذاء والسكن والتعليم، بما يخلق بيئة اجتماعية مضطربة قد تدفع بعض الأفراد نحو الانحراف؛ وقد فسر ميرتون هذه العلاقة بفرض المجتمع أهدافاً مادية ومعايير نجاح دون أن يوفر الوسائل المشروعة بصورة متساوية (Merton, 1938, p. 678). ويسهم الفقر كذلك في إضعاف الضبط الاجتماعي؛ فالأحياء الفقيرة تعاني انخفاض الخدمات التعليمية والثقافية وارتفاع التفكك الأسري بما ينعكس سلباً على الشباب خاصة (الحسن، 2008، ص 162، Hirschi, 1969, p. 84)، ويؤدي استمراره إلى تراكم مشاعر القهر والإحباط والعجز التي قد تدفع إلى البحث عن وسائل سريعة للمال، ولذلك ترتكب بعض السرقات بدافع الحاجة الاقتصادية المباشرة في فترات الأزمات وارتفاع التضخم والبطالة (Agnew, 1992, p. 71). غير أن الفقر لا يؤدي ميكانيكياً إلى الجريمة — فكثير من الفقراء لا يرتكبون أي سلوك إجرامي — وإنما يخلق استمراره مع غياب الفرص والعدالة الاجتماعية بيئة نفسية واجتماعية تساعد على نمو الانحراف.

ثالثاً: الحرمان متعدد الأبعاد

لا يقتصر الحرمان على الجانب الاقتصادي، بل يشمل الاجتماعي والنفسي والثقافي؛ فمن يشعر بالتهميش أو الإقصاء أو التمييز قد يطور مشاعر عدائية تجاه المجتمع تضعف التزامه بالقوانين والمعايير، ولذلك تعد النظريات الحديثة في علم الإجرام الحرمان من عوامل ضعف الضبط الذاتي والاجتماعي وزيادة احتمالية الانحراف (Smith et al., 2012, p. 218). ويسهم الحرمان الأسري والعاطفي — بالتفكك وغياب الرقابة الأبوية والدعم النفسي — في دفع بعض الأفراد نحو السلوك الإجرامي خصوصاً لدى الأحداث والشباب (القهوجي، 2009، ص 152)، وأخطر أنواعه الحرمان المستمر؛ فتكرار الإحساس بالعجز وعدم المساواة يولد احتقاناً نفسياً واجتماعياً قد يدفع الفرد إلى تبرير السرقة بوصفها تعويضاً عن الشعور بالنقص أو الظلم الاجتماعي أكثر منها رغبة في الحصول على المال (Agnew, 2006, pp. 95-102). وعليه ترتبط جريمة السرقة بظاهرتي الفقر والحرمان معاً: فالأول يولد العجز عن إشباع الحاجات، والثاني يولد الشعور بانعدام العدالة، وحين يجتمعان تتزايد احتمالية اللجوء إليها؛ فيغدو الحد منها رهيناً بمعالجة الجذور الاقتصادية والاجتماعية، من تقليل الفقر والبطالة وتحقيق العدالة الاجتماعية إلى تعزيز دور الأسرة والمؤسسات التربوية في دعم الشباب.

المبحث الثاني: المستوى النفسي وعقدة الشعور بالنقص

أولاً: المقارنة الاجتماعية كمحرك نفسي لشعور بالنقص

تؤدي المقارنة الاجتماعية دوراً محورياً في تحويل الفروق الموضوعية بين الأفراد إلى شعور بالضغط النفسي؛ إذ لا تقتصر آثارها على الاختلافات المادية، وإنما تمتد إلى الطريقة التي يدرك بها الفرد مكانته مقارنة بغيره. فقد بين ليون فيستنجر في نظريته للمقارنة الاجتماعية أن الإنسان يحتاج إلى تقييم ذاته، فيقارنها بمن يراها مشابهاً له (Festinger, 1954, p. 124; Smith et al., 2012, p. 218)، وعندما يدرك وجود فجوة كبيرة لا يجد لها تفسيراً مقنعاً، يبدأ بالشعور بأن ما يتعرض له ضرب من عدم العدالة. وحين تتجه المقارنة إلى من هم أعلى منه، وهو ما يسمى المقارنة التصاعدية، تكون أشد إثارة للمشاعر السلبية من المقارنة النازلة، بما فيها الحسد وتدني تقدير الذات (Festinger, 1954, p. 124). ومن هنا تتحول الفجوة المدركة إلى ضغط نفسي متصل، يمهّد الأرضية التي تنمو عليها عقدة النقص حين يطول أمده.

ثانياً: الإحباط وعقدة الشعور بالنقص

قد يتحول الإحباط الناتج عن الشعور المتكرر بالحرمان إلى حالة نفسية أكثر استقراراً مع مرور الوقت، وهو ما يجعل الاستفادة من الإطار النظري لأدلر مفيدة في تفسير هذا التحول (Adler, 1956, pp. 117-121)؛ ومع استمرار الإحباط، قد تتأثر صورة الفرد عن ذاته بصورة تدريجية، فيزداد شعوره بالنقص مقارنة بالآخرين. وإذا استمر هذا الشعور دون معالجة، فقد يتحول إلى عقدة نقص تدفع بعض الأفراد إلى البحث عن وسائل مختلفة لإثبات الذات، وقد يكون السلوك الإجرامي إحدى هذه الوسائل لدى بعض الحالات (بيرداود، 2017، ص 228). وعندئذ قد تكتسب السرقة أبعاداً رمزية تتجاوز قيمتها المادية، إذ قد ينظر بعض الأفراد إلى الاستيلاء على ممتلكات الآخرين بوصفه وسيلة لإثبات الذات أو استعادة الشعور بالقدرة. ويساعد هذا التفسير في فهم بعض حالات السرقة التي لا ترتبط بالحاجة الاقتصادية المباشرة، ومنها ما وصفته بعض الدراسات بالسرقات التعويضية المتقاطعة مع «النمط التعويضي عن فقدان» ومع قراءة السرقة بوصفها تعويضاً عن تدني تقدير الذات (Nadeau et al., 2019, p. 2348; Forney et al., 2006, p. 38).

ثالثاً: الثقافة الاستهلاكية ووسائل التواصل الرقمي

أدى انتشار الثقافة الاستهلاكية إلى توسيع نطاق رغبات الأفراد، إذ صارت سلع كانت تعد في السابق كماليات تدرك اليوم لدى كثير من الناس بوصفها جزءاً من متطلبات الحياة اليومية، وأسهمت الإعلانات ووسائل التواصل في إعادة تعريف كثير من الكماليات بوصفها احتياجات (Veblen, 1899, p. 70). وحين تعجز الموارد المتاحة عن مجازاة الرغبات المنتجة تفتتح فجوة بين الذات الواقعية والذات المثالية تغذي الإحساس بالحرمان.

وأضافت وسائل التواصل الرقمي طبقة جديدة إلى هذه الدينامية، وهي طبقة لا تستقل عن البنية الاقتصادية ولا تختزل في تجربة ذاتية خالصة، بل تمتد منها تقنياً فتضخم علاقات اللامساواة المادية ولا تنتشئها. وقد أظهرت أبحاث حديثة، معالجة لهذا البعد المعاصر بأدوات تجريبية، أن التعرض المتكرر لما يعرف بالثروة المرئية على المنصات، أي عرض مظاهر الغنى من مقتنيات فاخرة وأنماط حياة مترفة، يرفع مستوى الحرمان النسبي المدرك عبر وسيط المقارنة التصاعدي، وأن هذا الحرمان قد يفضي بدوره إلى عدائية تجاه الأغنياء بلغت في بعض التصميمات التجريبية حد النزوع إلى سلوك عدواني (Yan et al., 2025, pp. 11-14). وعززت مراجعة تحليلية بعدية شملت ثمانية وأربعين بحثاً ونحو سبعة آلاف وستمئة مشارك أن التعرض لنماذج المقارنة التصاعدية على المنصات يخفض تقييم الفرد لذاته ورفاهه الانفعالي على نحو منهجي (McComb et al., 2023, pp. 624-628). وتفسر هذه النتائج المستحدثة لماذا لم تعد الصورة المثالية تأتي من الإعلانات الرسمية فحسب، بل من حسابات أشخاص عاديين يقدمون حياتهم في صورة منتقاة، وهذه العادية المتفوقة تترك مرجعية المقارنة؛ لأن المتلقي لا يقارن نفسه بنجم بعيد المنال، بل بمن يبدو مماثلاً له ومتفوقاً عليه في آن، فيتعمق الإحساس بالحرمان أكثر مما تفعله النماذج البعيدة. وبهذا يغدو البعد الرقمي محورا معاصراً يستدعي تحديث الأطر الكلاسيكية بأدلة حديثة تلتقط تحولاته المتسارعة.

المبحث الثالث: المستوى السلوكي: السرقة فعلاً تعويضياً وسياقاته

أولاً: السرقة بوصفها فعل تعويض مادي ورمزي

في ضوء ما تقدم، قد لا يكون الدافع إلى السرقة مادياً فقط، بل قد يرتبط أيضاً بمحاولة تعويض الشعور بالنقص أو استعادة الإحساس بالقيمة الذاتية. فمن منظور الفاعل، قد تحقق السرقة منفعة مادية مباشرة تعيد توزيع الموارد لصالحه، وتمنحه في الوقت نفسه شعوراً مؤقتاً بالقدرة أو السيطرة أو استعادة التوازن النفسي. وقد تتداخل هاتان الوظيفتان أثناء ارتكاب الفعل من غير أن يكون الفاعل واعياً بهما وعياً كاملاً، وهو ما قد يفسر شعور بعض مرتكبي السرقة بارتياح مؤقت بعد ارتكابها، بصرف النظر عن القيمة

المادية للمسروق (Adler, 1956, p. 121; Smith et al., 2012, p. 220). فكثير من الجرائم ضد الأموال تخفي خلفها معاناة تتصل بالمكانة وتقدير الذات لا بالحاجة المادية وحدها؛ فحين يدرك الفرد نفسه أدنى من غيره ويعجز عن بلوغ رموز النجاح المشروعة، قد يتحول دافع التفوق الصحي عند أدلر إلى تعويض منحرف يستعيد به إحساساً مفقوداً بالقيمة والاعتبار، فتؤدي السرقة وظيفة رمزية إلى جانب وظيفتها المادية (Adler, 1956, pp. 117-121). وانطلاقاً من ذلك، قد لا يكون الاعتماد على الردع العقابي وحده كافياً للحد من بعض جرائم السرقة، لأن معالجة الدوافع الاجتماعية والنفسية التي تقف خلف السلوك تمثل جانباً مهماً من جهود الوقاية، إلى جانب تطبيق القانون.

ثانياً: البطالة والتهميش والإقصاء

تتفاعل العوامل الاجتماعية والنفسية بصورة مستمرة، ويؤثر كل منها في الآخر، الأمر الذي قد يؤدي، مع مرور الوقت، إلى زيادة احتمالات ظهور بعض أنماط السلوك المنحرف. لا يقتصر أثر البطالة على انخفاض الدخل، وإنما يمتد إلى تراجع الشعور بالمكانة الاجتماعية، وهو ما قد ينعكس على تقدير الفرد لذاته ومستوى رضاه عن حياته. وفراغاً زمنياً واجتماعياً يسهل نمو عقدة النقص ويفتح زمناً للمقارنات المحبطة، فإذا اقترنت بإحساس بالإقصاء من مسارات الترقى المشروعة اكتمل مشهد يجعل السرقة خياراً مغرباً، خاصة متى توفرت جماعة مرجعية منحرفة تعزز هذا الخيار (Akers, 2009, p. 50؛ المرواني، 2006، ص 173). وتكتسب هذه القراءة أهمية خاصة في المجتمعات التي ترتفع فيها معدلات بطالة الشباب المتعلمين، ومنها إقليم كردستان العراق، حيث أسهم تراجع التوظيف الحكومي منذ عام 2014، إلى جانب محدودية فرص العمل في القطاع الخاص، في تعميق الشعور بعدم الاستقرار لدى شريحة من الشباب. وقد يتولد لدى بعض الخريجين العاطلين عن العمل شعور بما تصفه الأدبيات بالحرمان النسبي للمتعليمين، إذ يشعرون بأن التعليم لم يعد يحقق فرص الترقى الاجتماعي التي كانوا يتوقعونها. ووفقاً لتفسير ميرتون، فإن استمرار هذا الوضع، مع غياب الفرص المشروعة لتحقيق الأهداف، قد يدفع بعض الأفراد إلى تبني وسائل غير مشروعة، ومنها بعض الجرائم الاقتصادية كالسرقة (Merton, 1938, p. 676). ويعد التهميش مفهوماً أوسع من البطالة، لأنه يشمل عوامل اجتماعية واقتصادية متعددة لا تعكسها المؤشرات الاقتصادية وحدها. وتشير دراسات عديدة إلى أن معدلات الجريمة ترتفع في الأحياء الأكثر تهمة نتيجة تراكم الضغوط الاجتماعية وضعف الفرص، وليس بسبب خصائص فطرية لدى سكان تلك الأحياء (Pickett, 2009, p. 145 & Wilkinson)، وهو ما يتسق مع منطق الضغط البنوي عند ميرتون حين تنغلق الوسائل المشروعة، ومع آلية التعلم الاجتماعي عند أكيرز حين توفر الجماعة المرجعية المنحرفة تعريفات ونماذج تجعل السرقة استجابة متاحة ومبررة داخل الحي المهمش (Akers, 2009, p. 55).

المبحث الرابع: الوسائط المعدلة للعلاقة

أولاً: الروابط الاجتماعية بوصفها متغيراً واقعياً

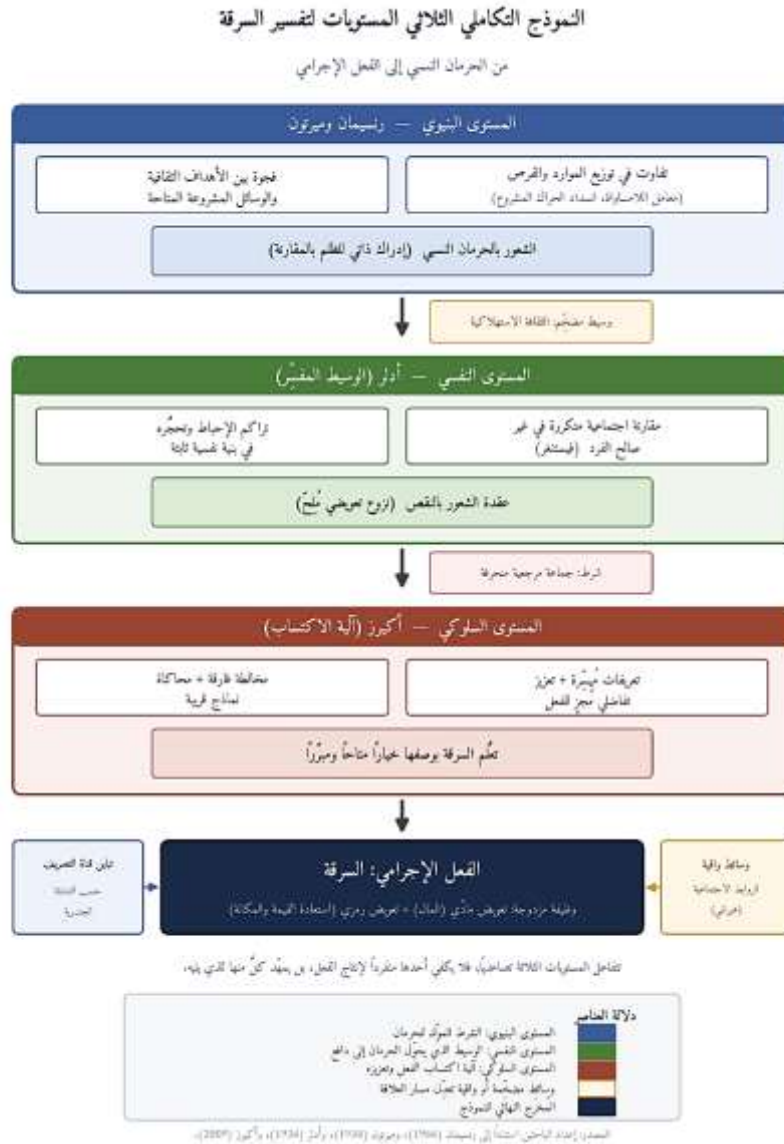
تعمل الروابط الاجتماعية متغيراً وسيطاً حاسماً في النموذج المقترح؛ فحتى حين يحمل الفرد إحساساً بالحرمان النسبي وتتشكل لديه عقدة نقص، تظل الأسرة المتماسكة والصداقات المشروعة والعمل المستقر والانتماء الديني أو المدني روابط تولد كلفة عاطفية واجتماعية للانحراف تجعله خياراً غير مغرب (Hirschi, 1969, pp. 16-34). وبذلك يفهم لماذا لا يستجيب كل من يعاني الحرمان النسبي بالسرقة، ولماذا تتفاوت معدلات الجريمة بين مجتمعات متقاربة في مستوى التفاوت. ويفسر الإطار نفسه تركيز السرقة في فئات شبابية خرجت من الأسرة ولم تندمج بعد في عمل أو علاقة زواج، فعاشت فراغاً مؤقتاً في الروابط تتعمق فيه آثار الحرمان النسبي؛ ما يعزز الحاجة إلى سياسات تستهدف هذه الفترة الحرجة ببرامج التشغيل والإدماج المدني.

ثانياً: الفروق الجندرية في الاستجابة للحرمان

تكشف الإحصاءات الجنائية المقارنة فروقا لافتة في استجابة الجنسين للحرمان النسبي؛ فالذكور يرتكبون النسبة الغالبة من جرائم السرقة المسجلة عالميا، وبخاصة السرقة بالعنف، بينما تميل الإناث إلى أنماط أقل عنفا كالسرقة من المتاجر. ولا ترد هذه الفروق إلى عوامل بيولوجية، بل إلى تنشئة اجتماعية تركز لكل جنس قناة تصريف مختلفة للإحباط: تعبير خارجي يتجه بالذكور نحو السلوك العدواني أو المنحرف، وتعبير داخلي يتجه بالإناث نحو الاكتئاب أو الانسحاب أو الانحراف الأقل عنفا (Agnew, 2006, pp. 95-102; UNODC, 2022, p. 28). ويكمل هذا التحليل النموذج المقترح بمتغير وسيط مهم هو التنشئة الجندرية؛ فالحرمان النسبي وعقدة النقص يعملان على نحو متماثل عند الجنسين، لكن قنوات التصريف تختلف بفعل المعايير الجندرية، بما يتيح بناء سياسات وقائية مخصصة لكل جنس.

المبحث الخامس: النموذج التكاملي المقترح

وفي نهاية م فصل الرابع، يمكن تنتظم العناصر السابقة في نموذج تكاملي ثلاثي المستويات يوضحه الشكل (1). فالمستوى البنيوي، عند رنسيما وميرتون، يولد الشعور بالحرمان النسبي عبر فجوة التوزيع وانسداد الوسائل المشروعة، وتضخمه الثقافة الاستهلاكية والوسائط الرقمية. وينتقل هذا الشعور إلى المستوى النفسي، عند أدلر، حيث تتحول المقارنة المتكررة والإحباط المتراكم إلى عقدة نقص ذات نزوع تعويضي ملح، وهي الوسيط الذي يفسر لماذا يترجم فرد بعينه الحرمان إلى دافع. ثم يتدخل المستوى السلوكي، عند أكيرز، فيحدد آلية اكتساب الفعل عبر المخالطة الفارقة والتعريفات الميسرة والتعزيز التفاضلي والمحاكاة، شريطة توافر جماعة مرجعية منحرفة. ويكون المخرج النهائي فعلا إجراميا، هو السرقة، يؤدي وظيفة مزدوجة مادية ورمزية. وتتوسط هذه المسارات وسائط معدلة: الروابط الاجتماعية بوصفها عاملا واقيا، والتنشئة الجندرية بوصفها موجهة لقناة التصريف. ويقرأ الشكل من الأعلى إلى الأسفل بوصفه مساراً سببيا تصاعديا تتفاعل حلقاته، لا مجرد تجاور بين نظريات.



الشكل (1): النموذج التكاملي الثلاثي المستويات لتفسير السرقة (إعداد الباحثين).

الفصل الخامس: المناقشة والنتائج والتوصيات

المبحث الأول: الجودة العلمية للبحث

يتحدد إسهام البحث في أربع نقاط. أولاً بناء نموذج تحليلي ثلاثي المستويات يدمج المستويات السوسولوجية والنفسية والسلوكية في تفسير جريمة السرقة، عبر التركيب بين رنسيما و ميرتون من جهة، وأدلر من جهة ثانية، وأكيرز من جهة ثالثة، وهو تركيب لا تمارسه الأدبيات الكلاسيكية التي تكتفي عادة بعرض النظريات متجاورة دون تركيبها. وثانياتها إدخال البعد الإعلامي الرقمي في نموذج تفسير السرقة، مسنداً بأدلة حديثة، باقتراح مفهوم الحرمان الرقمي بوصفه ظاهرة مستحدثة تستدعي تحديث الأطر الكلاسيكية. وثالثتها تقديم قراءة وظيفية مزدوجة للسرقة بوصفها فعلاً يحقق تعويضاً مادياً ورمزياً معاً، وهي قراءة تتجاوز التفسيرات الأحادية. ورابعها وضع التراث العربي والفارسي حول الانحراف في حوار نقدي مع التراث الغربي، ضمن مسعى بناء معرفة جرمية ذات جذور محلية وأفق نظري عالمي.

المبحث الثاني: المناقشة التحليلية

تتصل نتائج هذا التحليل اتصالاً وثيقاً بأهداف البحث؛ فقد تبين أن مفهوم الحرمان النسبي احتفظ بقدرة تفسيرية لافتة لظاهرة الانحراف، وأن علاقته بالسرقة علاقة غير مباشرة تتوسطها عقدة النقص وجملة من المتغيرات كقوة الروابط الاجتماعية وتوافر النماذج المرجعية. وتظهر في ضوء ذلك محدودية النظريات الكلاسيكية حين تؤخذ منفردة؛ فنظرية ميرتون تفسر الفجوة البنيوية لكنها لا تفسر تنوع الاستجابات، ونظرية أدلر تفسر الميكانيزم النفسي لكنها لا تحدد لماذا تأخذ العقدة في سياقات معينة شكلاً إجرامياً، ونظرية أكيرز تفسر اكتساب السلوك لكنها تسكت عن دافعه الأعمق. ولا تكتمل القدرة التفسيرية إلا بتداخل النظريات الثلاث في نموذج واحد يعالج البعد البنيوي والنفسي والسلوكي معاً. وتلتقي هذه القراءة مع اتجاه التكامل النظري في علم الإجرام المعاصر، الذي تؤكد نظرية الضغط العامة عند أغنيو بدمجها البعد الانفعالي بالبنيوي (Agnew, 1992, p. 70)، وتعزيزه الدراسات الكمية التي تظهر أن الارتباط بين اللامساواة والجريمة لا يفسر بالفقر المطلق، بل بالعوامل النفسية والاجتماعية المرتبطة بإدراك التفاوت (Pickett, 2009, p. 142 & Wilkinson).

وتتجلى قوة الإطار المقترح في تفسيره ظواهر يعد تفسيرها امتحاناً لأي نظرية في الجريمة وتستعصي على نموذج الفقر الكلاسيكي، منها ارتفاع معدلات السرقة في فترات اقتصادية جيدة لكنها متفاوتة، وسرقات أبناء الطبقات المتوسطة، وسرقات المتاجر التي يرتكبها قادرون على الشراء. وله انعكاس مباشر على السياسة الجنائية؛ فمنطق الردع العقابي يفترض فاعلاً عقلانياً يحسب التكلفة والمنفعة، بينما يحسب من يسرق تعويضاً عن عقدة نقص بمنطق رمزي ووجداني يعطي لحظة التغلب قيمة تتجاوز كلفة العقوبة المتوقعة؛ فلا يعود الحد من السرقة مسألة تشديد عقوبات بقدر ما هو معالجة لجذور الإحساس بعدم الإنصاف. ويبقى أن النموذج المقترح، على قدرته التفسيرية، يحتاج إلى الاختبار الميداني؛ فالدراسات اللاحقة مدعوة إلى بناء أدوات قياس تستوعب المتغيرات الثلاثة، أي الحرمان النسبي وعقدة النقص والفعل الإجرامي، وتختبر العلاقة بينها وأثر الوسائط. وهذه الفجوة الإمبريقية لا تضعف القيمة النظرية للنموذج، بل تفتح مسارات بحثية واعدة لاستكمالها.

المبحث الثالث: النتائج

يخلص البحث إلى جملة من النتائج النظرية التحليلية المحددة الآتية:

١. لا تفسر جريمة السرقة في المجتمعات الحديثة بالفقر المطلق وحده، بل يمثل الفقر النسبي والإحساس بالحرمان متغيراً تفسيرياً أدق وأوسع تطبيقاً.
٢. لا يتحول الإحساس بالحرمان النسبي إلى فعل إجرامي مباشرة، بل يمر بميكانيزم نفسي وسيط هو عقدة الشعور بالنقص، وهو ما يفسر لماذا يستجيب فرد بالسرقة بينما يستجيب آخر بطرق مختلفة.
٣. تمثل الثقافة الاستهلاكية ووسائل التواصل الرقمي عاملاً مضخماً للإحساس بالحرمان عبر رفع سقف التوقعات وتكثيف المقارنات التصاعدية، على نحو تسنده الأدلة التجريبية الحديثة، منتجة ما يمكن تسميته بالحرمان الرقمي بوصفه ظاهرة مستحدثة تستدعي تحديث الأطر النظرية.
٤. تؤدي السرقة وظيفتين متلازميتين: مادية بالحصول على المال أو السلعة، ورمزية باسترداد الفاعل إحساساً بالقدرة والمكانة؛ وإغفال الوظيفة الرمزية هو ما أضعف قدرة كثير من النظريات على تفسير سرقات الميسورين.
٥. تظل النظريات الكلاسيكية، رغم قيمتها، قاصرة منفردة عن تفسير العلاقة المركبة بين الحرمان والنقص والسرقة، بينما يقدم النموذج التكاملي المقترح قدرة تفسيرية أعلى.
٦. السياسة الجنائية المركزة على الردع العقابي وحده تعالج العرض وتترك العامل الجذري لجريمة السرقة.

٧. الفروق الجندرية في الاستجابة للحرمان نتاج تنشئة اجتماعية لا فروق بيولوجية، بما يستدعي سياسات وقائية مخصصة لكل جنس.

٨. تشكل الروابط الاجتماعية القوية متغيراً وسيطاً واقياً من تحول الحرمان وعقدة النقص إلى سلوك إجرامي، بما يجعل الاستثمار في بنائها سياسة وقائية أجدى من توسيع المنظومة العقابية.

ويؤكد البحث أن هذه النتائج تمثل توجهات نظرية مدروسة لا حقائق ميدانية مثبتة، وأن اختبارها الكمي يبقى مهمة الدراسات اللاحقة.

المبحث الرابع: التوصيات والمقترحات

على الصعيد البحثي، يوصي البحث بإجراء دراسات ميدانية كمية ونوعية تستثمر النموذج التكاملي المقترح وتقيس العلاقات بين الحرمان النسبي وعقدة النقص والسلوك الإجرامي، وبناء أدوات قياس مكيفة للمفهومين تستفيد من التراث العالمي دون نسخه نسخاً مباشراً، وتراعي الخصوصيات الثقافية للمجتمع العراقي في المرجعيات الجمعية والوصمة الاجتماعية.

وعلى الصعيد القانوني والاجتماعي، يقترح على الوزارات ذات الصلة صياغة سياسات للحد من اللامساواة والتفاوت في الفرص لأنها تستهدف الجذور البنيوية للجريمة لا أعراضها، ودمج برامج الدعم النفسي والاجتماعي للشباب في برامج مكافحة الجريمة مع مكون تشغيلى يستهدف الفترة الحرجة من الانتقال بين التعليم وسوق العمل، حيث يبلغ الحرمان النسبي ذروته عند الشباب المتعلم العاطل.

وعلى الصعيد التربوي، يقترح مراجعة المناهج الدراسية لتشمل تربية مدنية تعزز الإحساس بالإنصاف وتعلم الناشئة آليات صحية للتعامل مع الإحباط والمقارنة الاجتماعية، وإنشاء وحدات إرشاد نفسي في المدارس والجامعات ترصد علامات تطور عقدة النقص وتتدخل مبكراً، وتدريب القضاة وضباط الشرطة على فهم الأبعاد النفسية والاجتماعية للجريمة بحيث تتحول العقوبة من أداة ردع محض إلى عملية إعادة إدماج.

وعلى الصعيد الإعلامي والرقمي، يقترح مراجعة سياسات الإعلام والثقافة الاستهلاكية نحو أنماط ومرجعيات أكثر اعتدالاً تخفف ضغوط المقارنة المحبطة، وتطوير برامج تربية رقمية تعلم المستخدمين القراءة النقدية للمحتوى والتمييز بين الواقع المعيش والصورة المجلدة، ودراسة جدوى تنظيمات قانونية تحد من المحتوى المروج لأنماط استهلاكية فاحشة.

المراجع

1-UNODC (2022). Global Study on Homicide 2019, and Property Crime Statistics, United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna.

2-السراج، عبود (1990). علم الإجرام وعلم العقاب: دراسة تحليلية في أسباب الجريمة وعلاج السلوك الإجرامي، ط2، منشورات دار السلاسل، الكويت.

3-طلعت إبراهيم لطفي (2009). علم الاجتماع الجنائي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة.

4-Smith, H. J., Pettigrew, T. F., Pippin, G. M., & Bialosiewicz, S. (2012). 'Relative deprivation: A theoretical and meta-analytic review'. *Personality and Social Psychology Review*, 16(3), pp. 203-232.

- 5-Runciman, W. G. (1966). *Relative Deprivation and Social Justice: A Study of Attitudes to Social Inequality in Twentieth-Century England*, Routledge & Kegan Paul, London.
- 6-Gurr, T. R. (1970). *Why Men Rebel*, Princeton University Press, Princeton.
- 7-Adler, A. (1956). *The Individual Psychology of Alfred Adler: A Systematic Presentation in Selections from His Writings*. Edited by H. L. Ansbacher and R. R. Ansbacher. New York: Basic Books.
- 8-Yan, X., Fu, Y., Yang, F., & Han, Y. (2025). 'They shouldn't be richer than me: How visual wealth exposure on social media increases relative deprivation'. *Cyberpsychology: Journal of Psychosocial Research on Cyberspace*, 19(2), Article 4. doi: 10.5817/CP2025-2-4.
- 9-Brush, J. (2007). 'Does income inequality lead to more crime? A comparison of cross-sectional and time-series analyses of United States counties'. *Economics Letters*, 96(2), pp. 264-268.
- 10-Wilkinson, R. G., & Pickett, K. E. (2009). *The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better*, Allen Lane, London.
- 11-Agnew, R. (1992). 'Foundation for a general strain theory of crime and delinquency'. *Criminology*, 30(1), pp. 47-87.
- 12-Walker, I., & Smith, H. J. (Eds.). (2002). *Relative Deprivation: Specification, Development, and Integration*, Cambridge University Press, Cambridge.
- 13-Crosby, F. (1976). 'A model of egoistical relative deprivation'. *Psychological Review*, 83(2), pp. 85-113.
- 14-Merton, R. K. (1938). 'Social structure and anomie'. *American Sociological Review*, 3(5), pp. 672-682.
- 15-Festinger, L. (1954). 'A theory of social comparison processes'. *Human Relations*, 7(2), pp. 117-140.
- 16-قانون العقوبات العراقي رقم (111) لسنة 1969 المعدل، الوقائع العراقية، العدد 1778، السنة الثانية عشرة.
- 17-الحسن، إحسان محمد (2008). *علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان*.
- 18-جمال معتوق (2016). *علم اجتماع الانحراف: المفاهيم النظرية والمقاربات الميدانية، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر*.
- 19-Burraston, B., Watts, S. J., McCutcheon, J. C., & Province, K. (2019). 'Relative deprivation, absolute deprivation, and homicide: Testing an interaction between income inequality and disadvantage'. *Homicide Studies*, 23(1), pp. 3-19.

- 20-الدبس، هاني ضيف الله سليمان (2015). جريمة سرقة المركبات في الفترة ما بين 2008-2013: دراسة اجتماعية على المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل في الأردن، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، الكرك.
- 21-بيرداود، زانا أحمد (2017). علاقة الخصائص الاجتماعية والبيئية بالسلوك الإجرامي: دراسة ميدانية في إقليم كردستان - العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة صلاح الدين - أربيل.
- 22-Bandura, A. (1977). *Social Learning Theory*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ.
- 23-Akers, R. L. (2009). *Social Learning and Social Structure: A General Theory of Crime and Deviance*, Transaction Publishers, New Brunswick.
- 24-المرواني، نايف محمد عايد (2006). العلاقة بين المسؤولية الاجتماعية والتوافق النفسي لدى مرتكبي جرائم السرقة: دراسة ميدانية في المنطقة الغربية من المملكة العربية السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 25-برزكر؛ كاظمي (2017). بررسي جرم شناختي سرقت خودرو و وسائل نقلیه: مطالعه موردی شهر همدان، مطالعات فرهنگی پلیس، دوره 12، شماره 4، صص 1-30. (بالفارسية)
- 26-Forney, W. S., Crutsinger, C., & Forney, J. C. (2006). 'Self-concept and self-worth as predictors of self-perception of morality: Implications for delinquent risk behavior associated with shoplifting'. *Family and Consumer Sciences Research Journal*, 35(1), pp. 24-43.
- 27-Nadeau, M. M., Rochlen, A. B., & Tyminski, R. (2019). 'The psychology of shoplifting: Development of a new typology for repeated shoplifting'. *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology*, 63(13), pp. 2338-2355.
- 28-فلمبان، آمال برهان (2015). جريمة السرقة من منظور اجتماعي وقانوني ووقائي: دراسة كيفية لجريمة السرقة، مجلة كلية التربية - القسم الأدبي، جامعة عين شمس، المجلد 21، العدد 3، القاهرة، صص 110-145.
- 29-غربي، هيبه (2020). نظرية الحرمان النسبي وأسباب التطرف والعنف، مجلة الدراسات الاستراتيجية للكوارث وإدارة الفرص، المركز الديمقراطي العربي، المجلد 1، العدد 4، يناير، صص 82-104.
- 30-أستاتي زين الدين، الحبيب (2017). الفعل الاحتجاجي في المغرب وأطروحة الحرمان: في الحاجة إلى تنوع المقاربات التفسيرية، مجلة عمران، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، المجلد 6، العدد 22، خريف 2017، صص 85-105.
- 31-المبيضين، عاكف محمد موسى (1994). الخصائص الديمغرافية للمحكومين وأثرها على الجريمة في الأردن: دراسة ميدانية على عينة من المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، رسالة ماجستير، الجامعة الأردنية، عمان.
- 32-الشديفات، أمين جابر؛ الرشدي، منصور عبد الرحمن (2016). العوامل الاجتماعية المؤثرة في ارتكاب الجريمة في المجتمع الأردني من وجهة نظر المحكومين في مراكز الإصلاح والتأهيل، دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، الجامعة الأردنية، المجلد 43، ملحق 5، صص 1-18.
- 33-الشهراني، عبد الرحمن محمد مفرح (2004). الخصائص الاجتماعية لمرتكبي جريمة سرقة المحلات التجارية: دراسة ميدانية في مدينة الرياض، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.

- 34-الشراري، نايف بن مفرح (2006). الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمحكومين بجريمة السرقة: دراسة على مراكز الإصلاح والتأهيل في منطقة الجوف - السعودية، رسالة ماجستير، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض.
- 35-رياض، سهام مختار فؤاد (2024). العوامل المؤدية لارتكاب جريمة السرقة بالإكراه بعد ثورة 25 يناير، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، المجلد 28، العدد 28، صص 363-393. <https://doi.org/10.21608/jfpsu.2024.256557.1320>
- 36-العظموي، عمار شريف كاظم جلود؛ السهلاني، تحسين جاسم شنان (2023). التباين المكاني لجريمة السرقة في محافظة ذي قار لعام 2020، مجلة جامعة كركوك للدراسات الإنسانية، المجلد 18، العدد الخاص، صص 11-33.
- 37-الوائل، ضرغام راضي برهان؛ اللامي، مصطفى زكي يحيى (2024). سرقة الأحداث والآثار المترتبة عليها: دراسة في الفقه الإسلامي والقانون العراقي، مجلة آداب الكوفة، المجلد 1، العدد 62، صص 215-235. <https://doi.org/10.36317/kja/2024/v1.i62.13171>
- 38-سام دليري، كاظم (2004). سنجش محرومیت نسبی در نظریه تد رابرت گر، فصلنامه مطالعات راهبردی، دوره 6، شماره 22، صص 813-829. (بالفارسية)
- 39-صالح، علم (2012). مباحث تئوري محرومیت نسبی، ناسیونالیسم، قومیت و هویت، فصلنامه بین المللی ژئوپلیتیک، دوره 8، شماره 28، صص 156-174. (بالفارسية)
- 40-بخشي جغنا، قدير؛ عباسي، مراد (2021). تبیین جامعه شناختي تأثیر شاخص هاي مهم اقتصادي بر وقوع سرقت، فصلنامه علمی پژوهش هاي اطلاعاتي و جنایي، دوره 16، شماره 61، صص 111-132. (بالفارسية)
- 41-شجاعیان؛ رحیم بور، نگار (2020). تحلیل فضایی اثرسنجی شاخص های اجتماعی، اقتصادی و جمعیتی بر جرائم سرقت شهر اهواز، فصلنامه علمی پژوهش هاي اطلاعاتي و جنایي، دوره 15، شماره 58، صص 59-88. (بالفارسية)
- 42-ستوده، هدایت الله (2001). آسیب شناسي اجتماعي: جامعه شناسي انحرافات، چاپ هشتم، نشر آوای نور، تهران. (بالفارسية)
- 43-صديق سروسناني، رحمت الله (2010). آسیب شناسي اجتماعي: جامعه شناسي انحرافات اجتماعي، انتشارات سمت، تهران. (بالفارسية)
- 44-بوداقي، علي (2023). مدل سازی ساختاری تفسیری (ISM) عوامل اقتصادی-اجتماعی مؤثر بر سرقت های خشن در استان خوزستان، علوم اجتماعی (فردوسی مشهد)، دوره 20، شماره 3، صص 213-246. <https://doi.org/10.22067/social.2023.84344.1418>
- 45-مصطفی، روستم صابر (2024). پالنه ره کومه لایه تی و نابورییه کانی نهجامدانی تاوانه کانی ده ستریزیکردنی سهر پاره و سامان: توئیزینه میه کی مهیدانییه له بهر یوه بهر ایه تی چاکسازی گهوران له شاری هه ولیر، تیزی دکتورا بلاونه کراوه ته وه، زانکوی سه لاهه دین-هه ولیر.
- 46-Pickett, K. E., & Wilkinson, R. G. (2015). 'Income inequality and health: A causal review'. *Social Science & Medicine*, 128, pp. 316-326.

- 47-Brown, F. H. (2001). Relative Deprivation, Opportunity and Crime: A Study of Young Men's Motivations for Committing Burglary. PhD thesis, London School of Economics and Political Science. LSE Theses Online. Available at: <https://researchonline.lse.ac.uk/id/eprint/133409/>
- 48-Donnellan, M. B., Trzesniewski, K. H., Robins, R. W., Moffitt, T. E., & Caspi, A. (2005). 'Low self-esteem is related to aggression, antisocial behavior, and delinquency'. *Psychological Science* 16(4), pp. 328-335.
- 49-Carlson, D. D. (1990). Self-esteem as a Predictive Factor in Juvenile Delinquency. Graduate Research Paper No. 2137, University of Northern Iowa.
- 50-Wan, Y., Zhao, L., Liu, H., Chen, X., Wang, J., & Li, F. (2024). 'Childhood maltreatment, shame, and self-esteem: An exploratory analysis of influencing factors on criminal behavior in juvenile female offenders'. *BMC Psychology*, 12, Article 257.
- 51-Hirschi, T. (1969). *Causes of Delinquency*, University of California Press, Berkeley.
- 52-الفهوجي، علي عبد القادر (2009). شرح قانون العقوبات: القسم العام - المسؤولية الجنائية والجرائم الجنائية، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت.
- 53-Agnew, R. (2006). *Pressured into Crime: An Overview of General Strain Theory*, Roxbury Publishing, Los Angeles.
- 54-Veblen, T. (1899). *The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions*, Macmillan, New York.
- 55-McComb, C. A., Vanman, E. J., & Tobin, S. J. (2023). 'A meta-analysis of the effects of social media exposure to upward comparison targets on self-evaluations and emotions'. *Media Psychology*, 26(5), pp. 612-635. doi: 10.1080/15213269.2023.2180647.
- 56-الجوخدار، حسن محمد ربيع (2014). شرح قانون العقوبات: القسم الخاص - جرائم الاعتداء على الأموال، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان.
- 57-عبيد، حسنين إبراهيم صالح (2009). علم الإجرام وعلم العقاب، دار النهضة العربية، القاهرة.
- 58-حكومة إقليم كردستان واليونيسف (2023). دهستيشانکردن و ههڵسهنگاندنی سیستەمی دادپەرۆهری منداڵان له ههریمی کوردستانی عێراق [تحديد وتقييم نظام عدالة الأطفال في إقليم كردستان العراق].

Sources

- 1-UNODC (2022). Global Study on Homicide 2019, and Property Crime Statistics, United Nations Office on Drugs and Crime, Vienna.

- 2-Al-Sarraj, Aboud. (1990). *Criminology and Penology: An Analytical Study of the Causes of Crime and the Treatment of Criminal Behavior*, 2nd ed., Dar Al-Salasil Publications, Kuwait. (in Arabic)
- 3-Lutfi, Talaat Ibrahim. (2009). *Criminal Sociology*, Dar Gharib for Printing, Publishing and Distribution, Cairo. (in Arabic)
- 4-Smith, H. J., Pettigrew, T. F., Pippin, G. M., & Bialosiewicz, S. (2012). 'Relative deprivation: A theoretical and meta-analytic review'. *Personality and Social Psychology Review*, 16(3), pp. 203-232.
- 5-Runciman, W. G. (1966). *Relative Deprivation and Social Justice: A Study of Attitudes to Social Inequality in Twentieth-Century England*, Routledge & Kegan Paul, London.
- 6-Gurr, T. R. (1970). *Why Men Rebel*, Princeton University Press, Princeton.
- 7-Adler, A. (1956). *The Individual Psychology of Alfred Adler: A Systematic Presentation in Selections from His Writings*. Edited by H. L. Ansbacher and R. R. Ansbacher. New York: Basic Books.
- 8-Yan, X., Fu, Y., Yang, F., & Han, Y. (2025). 'They shouldn't be richer than me: How visual wealth exposure on social media increases relative deprivation'. *Cyberpsychology: Journal of Psychosocial Research on Cyberspace*, 19(2), Article 4. doi: 10.5817/CP2025-2-4.
- 9-Brush, J. (2007). 'Does income inequality lead to more crime? A comparison of cross-sectional and time-series analyses of United States counties'. *Economics Letters*, 96(2), pp. 264-268.
- 10-Wilkinson, R. G., & Pickett, K. E. (2009). *The Spirit Level: Why More Equal Societies Almost Always Do Better*, Allen Lane, London.
- 11-Agnew, R. (1992). 'Foundation for a general strain theory of crime and delinquency'. *Criminology*, 30(1), pp. 47-87.
- 12-Walker, I., & Smith, H. J. (Eds.). (2002). *Relative Deprivation: Specification, Development, and Integration*, Cambridge University Press, Cambridge.
- 13-Crosby, F. (1976). 'A model of egoistical relative deprivation'. *Psychological Review*, 83(2), pp. 85-113.
- 14-Merton, R. K. (1938). 'Social structure and anomie'. *American Sociological Review*, 3(5), pp. 672-682.
- 15-Festinger, L. (1954). 'A theory of social comparison processes'. *Human Relations*, 7(2), pp. 117-140.

- 16-Iraqi Penal Code No. (111) of 1969 (as amended), The Iraqi Gazette (Al-Waqa'i' Al-Iraqiyya), Issue 1778, Twelfth Year. (in Arabic)
- 17-Al-Hasan, Ihsan Muhammad. (2008). The Sociology of Crime, Dar Wael for Publishing and Distribution, Amman. (in Arabic)
- 18-Maatouq, Jamal. (2016). The Sociology of Deviance: Theoretical Concepts and Field Approaches, Dar Al-Khalduniyya for Publishing and Distribution, Algiers. (in Arabic)
- 19-Burraston, B., Watts, S. J., McCutcheon, J. C., & Province, K. (2019). 'Relative deprivation, absolute deprivation, and homicide: Testing an interaction between income inequality and disadvantage'. *Homicide Studies*, 23(1), pp. 3-19.
- 20-Al-Dabs, Hani Dhaifallah Suleiman. (2015). The Crime of Vehicle Theft in the Period 2008-2013: A Social Study of Convicts in Correction and Rehabilitation Centers in Jordan, Master's Thesis, Mu'tah University, Al-Karak. (in Arabic)
- 21-Perdawd, Zana Ahmad. (2017). The Relationship of Social and Environmental Characteristics with Criminal Behavior: A Field Study in the Kurdistan Region of Iraq, Unpublished PhD Dissertation, College of Arts, Salahaddin University-Erbil. (in Arabic)
- 22-Bandura, A. (1977). *Social Learning Theory*, Prentice-Hall, Englewood Cliffs, NJ.
- 23-Akers, R. L. (2009). *Social Learning and Social Structure: A General Theory of Crime and Deviance*, Transaction Publishers, New Brunswick.
- 24-Al-Marwani, Naif Muhammad Ayed. (2006). The Relationship between Social Responsibility and Psychological Adjustment among Perpetrators of Theft Crimes: A Field Study in the Western Region of the Kingdom of Saudi Arabia, Master's Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh. (in Arabic)
- 25-Barzegar, Kazemi. (2017). A Criminological Study of the Theft of Automobiles and Vehicles: A Case Study of the City of Hamadan, *Police Cultural Studies*, Volume 12, Issue 4, pp. 1-30. (in Persian)
- 26-Forney, W. S., Crutsinger, C., & Forney, J. C. (2006). 'Self-concept and self-worth as predictors of self-perception of morality: Implications for delinquent risk behavior associated with shoplifting'. *Family and Consumer Sciences Research Journal*, 35(1), pp. 24-43.

- 27-Nadeau, M. M., Rochlen, A. B., & Tyminski, R. (2019). 'The psychology of shoplifting: Development of a new typology for repeated shoplifting'. *International Journal of Offender Therapy and Comparative Criminology*, 63(13), pp. 2338-2355.
- 28-Filimban, Amal Burhan. (2015). The Crime of Theft from a Social, Legal and Preventive Perspective: A Qualitative Study of the Crime of Theft, *Journal of the College of Education - Literary Section, Ain Shams University, Volume 21, Issue 3, Cairo*, pp. 110-145. (in Arabic)
- 29-Gharbi, Hiba. (2020). The Theory of Relative Deprivation and the Causes of Extremism and Violence, *Journal of Strategic Studies for Disasters and Opportunity Management, Arab Democratic Center, Volume 1, Issue 4, January*, pp. 82-104. (in Arabic)
- 30-Astati Zine-Eddine, Al-Habib. (2017). Protest Action in Morocco and the Deprivation Thesis: On the Need for a Diversity of Explanatory Approaches, *Omran Journal, Arab Center for Research and Policy Studies, Volume 6, Issue 22, Autumn 2017*, pp. 85-105. (in Arabic)
- 31-Al-Mubaydeen, Akef Muhammad Musa. (1994). The Demographic Characteristics of Convicts and Their Impact on Crime in Jordan: A Field Study on a Sample of Convicts in Correction and Rehabilitation Centers, Master's Thesis, University of Jordan, Amman. (in Arabic)
- 32-Al-Shudayfat, Amin Jaber; Al-Rashidi, Mansour Abdul-Rahman. (2016). Social Factors Influencing the Commission of Crime in Jordanian Society from the Viewpoint of Convicts in Correction and Rehabilitation Centers, *Studies in the Human and Social Sciences, University of Jordan, Volume 43, Supplement 5*, pp. 1-18. (in Arabic)
- 33-Al-Shahrani, Abdul-Rahman Muhammad Mifrah. (2004). The Social Characteristics of Perpetrators of Commercial Store Theft: A Field Study in the City of Riyadh, Master's Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh. (in Arabic)
- 34-Al-Sharari, Naif bin Mifrah. (2006). The Social and Economic Characteristics of Those Convicted of Theft: A Study of Correction and Rehabilitation Centers in the Al-Jawf Region - Saudi Arabia, Master's Thesis, Naif Arab University for Security Sciences, Riyadh. (in Arabic)
- 35-Riyad, Siham Mukhtar Fouad. (2024). The Factors Leading to the Commission of Robbery by Coercion after the 25 January Revolution, *Journal of the College of Arts, Port Said University, Volume 28, Issue 28*, pp. 363-393. <https://doi.org/10.21608/jfpsu.2024.256557.1320> (in Arabic)
- 36-Al-Azmawi, Ammar Sharif Kazim Jaloud; Al-Sahlani, Tahsin Jasim Shanan. (2023). The Spatial Variation of Theft Crime in Dhi Qar Governorate for the Year 2020, *Journal of Kirkuk University for Human Studies, Volume 18, Special Issue*, pp. 11-33. (in Arabic)

- 37-Al-Wa'ili, Dhargham Radhi Burhan; Al-Lami, Mustafa Zaki Yahya. (2024). Juvenile Theft and Its Consequences: A Study in Islamic Jurisprudence and Iraqi Law, *Journal of Kufa Arts*, Volume 1, Issue 62, pp. 215-235. <https://doi.org/10.36317/kja/2024/v1.i62.13171> (in Arabic)
- 38-Sam Daliri, Kazem. (2004). Measuring Relative Deprivation in the Theory of Ted Robert Gurr, *Quarterly Journal of Strategic Studies*, Volume 6, Issue 22, pp. 813-829. (in Persian)
- 39-Saleh, Alam. (2012). Theoretical Discussions on Relative Deprivation, Nationalism, Ethnicity and Identity, *International Quarterly of Geopolitics*, Volume 8, Issue 28, pp. 156-174. (in Persian)
- 40-Bakhshi Jaghnab, Qadir; Abbasi, Morad. (2021). A Sociological Explanation of the Effect of Major Economic Indicators on the Occurrence of Theft, *Scientific Quarterly of Intelligence and Criminal Research*, Volume 16, Issue 61, pp. 111-132. (in Persian)
- 41-Shoja'ian; Rahimpour, Negar. (2020). A Spatial Analysis of the Impact of Social, Economic and Demographic Indicators on Theft Crimes in the City of Ahvaz, *Scientific Quarterly of Intelligence and Criminal Research*, Volume 15, Issue 58, pp. 59-88. (in Persian)
- 42-Setoudeh, Hedayatollah. (2001). *Social Pathology: The Sociology of Deviance*, 8th ed., Avaye Noor Publishing, Tehran. (in Persian)
- 43-Sedigh Sarvestani, Rahmatollah. (2010). *Social Pathology: The Sociology of Social Deviance*, SAMT Publications, Tehran. (in Persian)
- 44-Boudaghi, Ali. (2023). Interpretive Structural Modeling (ISM) of the Socio-Economic Factors Affecting Violent Thefts in Khuzestan Province, *Social Sciences (Ferdowsi University of Mashhad)*, Volume 20, Issue 3, pp. 213-246. <https://doi.org/10.22067/social.2023.84344.1418> (in Persian)
- 45-Mustafa, Rustam Sabir. (2024). The Social and Economic Motives for Committing Crimes of Assault on Money and Property: A Field Study in the Directorate of Adult Correction in the City of Erbil, Unpublished PhD Dissertation, Salahaddin University-Erbil. (in Kurdish)
- 46-Pickett, K. E., & Wilkinson, R. G. (2015). 'Income inequality and health: A causal review'. *Social Science & Medicine*, 128, pp. 316-326.
- 47-Brown, F. H. (2001). *Relative Deprivation, Opportunity and Crime: A Study of Young Men's Motivations for Committing Burglary*. PhD thesis, London School of Economics and Political Science. LSE Theses Online. Available at: <https://researchonline.lse.ac.uk/id/eprint/133409/>

- 48-Donnellan, M. B., Trzesniewski, K. H., Robins, R. W., Moffitt, T. E., & Caspi, A. (2005). 'Low self-esteem is related to aggression, antisocial behavior, and delinquency'. *Psychological Science*, 16(4), pp. 328-335.
- 49-Carlson, D. D. (1990). *Self-esteem as a Predictive Factor in Juvenile Delinquency*. Graduate Research Paper No. 2137, University of Northern Iowa.
- 50-Wan, Y., Zhao, L., Liu, H., Chen, X., Wang, J., & Li, F. (2024). 'Childhood maltreatment, shame, and self-esteem: An exploratory analysis of influencing factors on criminal behavior in juvenile female offenders'. *BMC Psychology*, 12, Article 257.
- 51-Hirschi, T. (1969). *Causes of Delinquency*, University of California Press, Berkeley.
- 52-Al-Qahwaji, Ali Abdul-Qadir. (2009). *Commentary on the Penal Code: General Part - Criminal Responsibility and Criminal Punishment*, Al-Halabi Legal Publications, Beirut. (in Arabic)
- 53-Agnew, R. (2006). *Pressured into Crime: An Overview of General Strain Theory*, Roxbury Publishing, Los Angeles.
- 54-Veblen, T. (1899). *The Theory of the Leisure Class: An Economic Study of Institutions*, Macmillan, New York.
- 55-McComb, C. A., Vanman, E. J., & Tobin, S. J. (2023). 'A meta-analysis of the effects of social media exposure to upward comparison targets on self-evaluations and emotions'. *Media Psychology*, 26(5), pp. 612-635. doi: 10.1080/15213269.2023.2180647.
- 56-Al-Jokhdar, Hasan Muhammad Rabee. (2014). *Commentary on the Penal Code: Special Part - Crimes of Assault on Property*, Dar Al-Thaqafa for Publishing and Distribution, Amman. (in Arabic)
- 57-Obaid, Hasnain Ibrahim Saleh. (2009). *Criminology and Penology*, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo. (in Arabic)
- 58-Kurdistan Regional Government & UNICEF. (2023). *Mapping and Assessment of the Child Justice System in the Kurdistan Region of Iraq*. (in Kurdish)